Sudan University of Science & Technology

College of Graduate Studies

College of Languages

A Translation of Pages (111-162) of the Book Entitled (The Root Causes of Sudan's Civil Wars)

By: Douglas H. Johnson

ترجمة الصفحات من (111-162) من كتاب (أسباب الحروب الأهلية في السودان)

تأليف: دوقلاس جونسون

A Complementary Research submitted in Fulfillment of the Requirements of M.A degree in Translation

Submitted by:
Najla Salim Eltahir Khalaf Allah

Supervised by:
Dr. Hillary Marino Pitia

2018

الاستهلال

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

﴿سورة هود الآية 88﴾

﴿And my success is not but through Allah. Upon him I have relied, and to Him I return﴾

﴿**Hudayah 88**﴾

الاهداء

إلى من علمتني النجاح والصبر... وعانت لأصل إلى ما أنا فيه إلى والدتي العزيزة

الشكر والعرفان

الشكر أجزله لله تعالى على ما وفّق لإكمال هذا الجهد الأكاديمي. ثم الشكر والتقدير والعرفان الدكتور هيلري مارينو الذي كان خير معين لي في مسيرة بحثي بالإشراف والنصح والإرشاد إلى أن تم بحمد الله وفضله، والشكر أجزله إلى دكتور محمود آدم داؤود الذي أفادني كثيراً بنصحه وتوجيهاته التي أنارت لي طريقي كثيراً فله وافر شكري وامتناني. كما أتقدم بالشكر إلي قسم اللغة العربية المتمثل برئيس القسم الدكتور عثمان ابراهيم يحي والدكتورة آسيا وداعة الله لتدقيقهما اللغوي لترجمتي. ولعل الشكر قاصر أمام صديقتي أم سلمة محمد عوض الكريم التي كانت خير معين وسند لي جزاها الله عني كل الجزاء. كما أعمم شكري لكل من قدم لي معونة أو اسدى إلى معروفاً أو أو أبدى لي نصيحة أو خصني بدعوة صادقة مخلصة من قلب محب بظهر الغيب.

مقدمة المترجم

إن الحروب الأهلية مؤرَق أساسي للشعب السوداني قبل الاستقلال، وبعده، فقد نشبت في كل انحاء البلاد خاصة جنوب البلاد، فهي أطول حروب القرن وأعنفها؛ حيث راح ضحيتها آلاف المدنيين بين نازح وقتيل. ولأهمية القضية جاءت ترجمة الكتاب الموسوم بـ(أسباب الحروب الأهلية في السودان) لمؤلفة د. جوهانس دوقلاس وهو سلسلة لكتب تحدثت عن قضايا متعلقة بقارة أفريقيا. جاء الكتاب بعد بحث متواصل من مؤلفه في فترة مكوثه في السودان، ووقوفه على طبيعة الأحوال وأحداثها خاصة جنوب السودان. تناول الكتاب أسباب قيام الحروب الأهلية في السودان، التى نشبت نتيجة سلسلة أحداث تاريخية مترابطة، فكونت تناحراً، ثم انفصال جنوب السودان عن شماله.

نُشر الكتاب في كمبالا في عام 2003م ، وقبلها في كندا والولايات المتحدة الأمريكية. جاء الكتاب في أحد عشر فصلاً، قام المترجم بترجمة فصول ثلاثة (الثامن والتاسع والعاشر)، تناول الفصل الثامن انقسام جيش التحرير، وأسباب نشوب الحروب الأهلية بين القبائل الجنوبية، أما الفصل التاسع فقد تحدث عن اندلاع الحروب الأهلية في جميع انحاء البلاد، وقدم الفصل العاشر اقتصاد الحرب وسياسيات الإغاثة.

اتبع المترجم أسلوب التصرف والأقلمة؛ أي تقديم وتأخير العبارات بغرض حسن الصياغة، وجعل النص يناسب المكان الذي سينشر فيه، فقام المترجم بمعالجات فنية في ترجمة المسميات فمثلا: باولينو ينطقه السودانيون فاولينو بالفاء، وأيضا ريك معروف لدى السودانيين باسم مشار أو رياك مشار، فعمد المترجم إلى استخدام المسميات المعهودة لدى السودانيين مع عدم التغيير في المحتوى.واجه المترجم صعوبات في ترجمة بعض المصطلحات، والتعابير فاستعان في ذلك بقواميس خاصة، وأخرى اعتمد في ترجمتهما على فهمه للنص.

الفهرس

الـــــموضوع	رقم الصفحة
الاستهلال	أ
الإهداء	ب
الشكر والعرفان	ج
مقدمة المترجم	د
جدول المحتويات	هـ
الفصل الثامن: انقسام جيش التحرير – الفصيل المتحد وحروب النوير الأهلية	1
1.8 التعاون والانشقاق	1
2.8 الصراع المدني	4
1.2.8. مثلث الجوع	5
2.2.8 حرب النوير الأهلية	8
3.8 التفكك	10
4.8محاولات صلح بين الفصائل الجنوبية	12
5.8 الانقسام و"السلام من الداخل"	14
الفصل التاسع: تضاعف الحروب الأهلية	21
1.9 الحرب الأهلية بين المسلمين	22
2.9 الحروب الأهلية علي كافة الأطراف	24
9. 2. 1. الحرب المقدسة في جبال النوبة	26
2.2.9 جنوب النيل الأزرق	31
9. 2. 3. شرق السودان	34
4.2.9 دارفور	36
3.9 حروب كثيرة و سلام واحد؟	39
الفصل العاشر: اقتصاد الحرب وسياساتالإغاثة	42
1.10الحرب والاقتصاد	43
2.10 جهود الإغاثة الدولية وحيادتها وايصالها	46
1.2.10 العوائق الدولية للإغاثة الداخلية	46
2.2.10 تقدم العون الغذائي	49
3.10 حرب استنزاف الموارد	52
1.3.10 السلب وهروب العمالة	54
2.3.10 النازحون والعمالة الأسيرة	58
4.10 قضايا المساءلة	63

الفصل الثامن

انقسام جيش التحرير – الفصيل المتحد وحروب النوير الأهلية

في الفترة ما بين 1990 و 1995، ترسخت فكرة الإنشقاق لدى الجيش الشعبي لتحرير السودان بسبب مزيد من الإنشقاقات لقادتة المستائين الذين انضموا إلى فصيل ناصر، ومنه إلى الحكومة. أبقى الدعم الحكومي الفصائل الجديدة أكثر جاهزية في الميدان. رغم ذلك لم تقابل هذه الانشقاقات بتغيير الولاء في الوحدات العسكرية الداخلية، أو في القطاعات الرئيسة للسكان المدنيين. إلا أنه مع اشتداد القتال بين فصائل الجيش الشعبي لتحرير السودان، واجه كلا الجانبين حالات هروب متواصلة، حيث رفض الجنود المستاؤن محاربة الجنوبيين الآخرين وتركوا وحداتهم للعودة إلى ديارهم . أحدث القتال بين الفصائل شرخا بين السكان المدنيين، حيث حاول كل طرف حشد معارضة مدنية ضد الآخر.

1.8 التعاون والانشقاقات

إن تحالف قادة فصيل ناصر العسكري مع الحكومة سعيا لتحقيق هدف الاستقلال التام للجنوب، هو المعضلة الرئيسة التي كلفهم مصداقيتهم السياسية ودمر حركتهم.

خلال الأشهر المتبقية من عام 1989 رفضت الحكومة العسكرية الجديدة رفضا قاطعا صريحاً تقديم تنازلات بشأن الشريعة أو الدولة الإسلامية، مما حال دون التوصل إلى حل توفيقي بشأن هذه المسألة. وفي عام 1990 عندما فشلت الحكومة في تحقيق أي تقدم عسكري، أشارت إلى عدة جهات بأن الحرب يمكن حلها بمنح الجنوب الانفصال ، الهدف الذي لم يكن حينها سياسة معلنة للجيش الشعبي لتحرير السودان. وعليه في مارس من العام نفسه رفضت الحكومة رسمياً اقتراح السلام الذي وضعه مساعد وزير الخارجية الأميركي هيرمان كوهين. لذات السياسة ما كانت تصوره الحكومة حيال الجنوب كان أقل بكثير من الإقليم الجنوبي القديم حيث أطلَعَ مسؤول حكومي صدفة صحفي أمريكي زائر في ذاك الوقت،على الحدود المقبولة لجنوب مستقل والتي استثنت جميع حقوله النفطية الشمالية وهو عبارة عن نسخة من الخريطة التي قدمها الترابي إلى المجلس الوطني في عام 1980.

عرضت الحكومة عند اتصالها مع قادة ناصر قبل الانقلاب، عامة لاستقلال جنوب غير محدد. كشفت الأحداث المتتالية أن ما اعتقد قادة ناصر أنهم يحصلون عليه كان أقل بكثير مما كانت

ستتنازل عنه الحكومة، القت المفاوضات بين الطرفين ظلالها على تطورات سياسية في السودان، كما عززت الجبهة الإسلامية القومية قبضتها على الاقتصاد وشرعت في اعتماد مشروعها الإسلامي للبلد بأسره، مما أعاق الترتيبات التي تبناها فصيل ناصر علناً.

برز داخل الحركة نهجان متوازيان حيث اعتقد رياك مشار في الاستراتيجية التي تبناها المكتب السياسي في أنانيا2 القديمة والتي تقول: "أن تبني خطة استقلال لا لبس فيه، من شأنه أن يؤدي في نهاية المطاف إلى انشقاق كامل داخل الجيش الشعبي لتحرير السودان، ويعطيهم النفوذ العسكري لقطع علاقتهم بالحكومة وإعلان الاستقلال"، أما لام أكول، الذي تولى مسؤولية المفاوضات المباشرة مع الحكومة، فيبدو أنه كان لديه أهداف عملية محددة .وقد قدر قدرات حركته العسكرية بدقة واعتمد استراتيجية النضال من أجل الاستقلال أملاً في الحصول على حكم ذاتي أكثر أمنا في سودان مستقل مستقبلاً.

تكمن مشكلة قادة فصيل ناصر في دخولهم في مفاوضات منفصلة مع الحكومة، مما أضعف الجيش الشعبي لتحرير السودان، فأصبح برنامجهم غير قابل للتحقيق، وبذلك خدموا الأهداف طويلة المدى للجبهة القومية - لترسيخ تنظيم الدولة الإسلامية في الشمال - لكنهم لم يكن لديهم القدرة على استخلاص المزيد من التنازلات لأنفسهم، وسرعان ما ارتبطوا بالحكومة ليبقوا على قيد الحياة، فيعا توجيههم كلما حاولوا إحداث أي عمل مستقل، وقد تبيّن ذلك في أوائل عام 1992 عند اتفاق فرانكفورت وبدايات محادثات أبوجا.

تم الإعلان عن التعاون بين فصيل ناصر والخرطوم رسميا بعد إبرام اتفاقية فرانكفورت في يناير 1992 بين لام أكول وعلي الحاج محمد. ولم تشر هذه الوثيقة العامة المؤلفة من صفحتين إلى أي استقلال، بل احتوت فقط على إشارة مبهمة لاتخاذ قرار بشأن "الوضع السياسي والدستوري" الخاص بالجنوب في استفتاء مستقبلي، ومع ذلك، قدم فصيل ناصر الاتفاق باعتباره التزاماً بتقرير المصير؛ رغم أن الحكومة لم تكن تنوي هذا إلى أن وضَّح علي الحاج إلى صراحة في أبوجا معلناً أن اتفاق فرانكفورت لم ينص إلا على استفتاء على درجة من اللامركزية في الجنوب ولا تمس وحدة البلاد، وقد رفض لام أكول عرض نص الاتفاق كاملاً ، الذي لم يصرح به من قبل، والذي فصّل أوجه التعاون بين الجيش الشعبي لتحرير السودان (ناصر) والحكومة .

أدت أوجه القصور الواضحة في شروط اتفاق فرانكفورت إلى الانشقاقات الأولى في فصيل ناصر، حيث استقال عضوان من الوفد ينتميان للدينكا احتجاجاً. إلا أن فصيل ناصر امتثل للشروط الغير معلنة، و سمح للجيش السوداني بالمرور بسلام عبر أراضيه لمهاجمة الجيش الشعبي لتحرير السودان (القسم 7-5) وإرسال قوة خاصة به إلى الاستوائية في يونيو. وخلال هذه الفترة حاول كل من فصيل ناصر والخرطوم تشجيع انشقاق ضباط آخرين غير راضين عن الجيش الشعبي لتحرير السودان، وفي أبوجا ركزا اهتمامهما على وليام نون باني.

كان نون شخصية رئيسة في استراتيجية قرنق لمحاربة فصيل ناصر المنشق، فهو لم يكن قائدا محبوباً وناجحا فحسب، بل كان أيضاً من قبيلة النوير. عيّن قرنق نون في مناصب بارزة ، فعينه رئيساً للأركان واختاره لقيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان - بعثة توريت- وحتي محادثات أبوجا الأولي للسلام في مايو من عام 1992. وكان لهذه القرارات السياسية عواقب وخيمة، فقد كان نون قائدا ميدانيا عدوانيا ولكنه كان شبه متعلم ولم تحظ رئاسته للأركان بالقبول من القادة التابعين له في الجيش الشعبي لتحرير السودان .وفي أبوجا، عُرضت عليه حوافز مالية من قبل مسئولين في الحكومة ووفد ناصر لمغادرة الجيش الشعبي لتحرير السودان، وبعد العودة إلى مقره، انسحب نون وحارسه الشخصي من الجيش الشعبي لتحرير السودان في سبتمبر 1992. (كما أطلق سراح عدد من السجناء السياسيين، منهم جوزيف ادهو وكاربينو كوانين وأروك طون أروك) وقبل انضمامه إلى مجموعة مشار في شرق الإستوائية، تعرضت قواته لهجوم وكمين من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان.

لم يحظ تحويل القوات إلى الجبهة الاستوائيةً بقبول لدى نوير السوباط لذا استعان مشار بخدمات النبي النويري ووت نيانغ، لتعزيز قوته، فقد كان الأكثر انتقاداً لاستراتيجية الاستوائية، خاصة أنه تم اقناعه بأن الجيش كان يهدف إلى الاستيلاء على ملكال، ومن ثم باشر ووت نيانغ هجومه الفاشل للسيطرة على ملكال، مع معرفته البسيطة بأن قادة الناصر لم ينوو ذلك جدياً. و يجدر بالذكر أن الجيش الشعبي لتحرير السودان التابع لقرنق أشاد بالهجوم باعتباره إسهاماً إيجابياً في تحرير الجنوب، الأمر الذي انكره قادة الناصر بسرعة، وغرقوا في صمت محيّر.

كان السبب الظاهر لفصيل ناصر لإنشاء كيان في شرق الاستوائية هو فتح طريق إمداد من الحدود الأوغندية .وتساءل الكثيرون داخل الفصيل عن هذا المبرر، إذ لم يكن هناك ما يدل على أن

الحكومة الأوغندية مستعدة لدعمهم . في يناير 1993م منع الجيش الشعبي لتحرير السودان نون الوصول إلى الحدود، فاتصل بالجيش السوداني وانتقل مع غيره من القادة داخل وخارج الحاميات الحكومية (بما فيها جوبا)، واقاموا صلات مع (جيش الرب للمقاومة) التابع للمعارضة الأوغندية وسهّلوا توغله في أوغندا. وعلى مدى عامين متتاليين تعاون نون تعاوناً وثيقاً مع الحكومة ورغم علم مشار بذلك؛ واستمر في إرسال تعزيزاته من النوير. ومعظم هجمات نون على الجيش الشعبي لتحرير السودان كانت بالتنسيق مع هجمات قوات الحكومة، وقد أمَّنت قاعدة نون في جبل لافون الطريق لقوافل الحكومة في شرق الاستوائية.

مع مرور الوقت ازدادت خيبة أمل الاستوائيين في الجيش الشعبي لتحرير السودان الفصيل المتحد. إذ لم يكن الاستقلال قريباً، ولاشتداد القتال بين الفصائل، وأسوأ من ذلك، الحرب القائمة في شرق الاستوائية. ورغم خطاب الحركة المنمّق، إلا أن قوات نون كانت مُدانه في كثير من الجرائم ضد المدنيين.

توازياً مع استراتيجية شرق الاستوائية تم استخدام كاربينو كوانين الذي تقدم جيشه من غرب أعالي النيل لزعزعة استقرار شمال بحر الغزال من يوليو 1994 وحتى 1997م. وقد هزمه الجيش الشعبي لتحرير السودان مجبراً إياه على التقهقر إلى أبيي في أراضي الحكومة، التي أعلنت الحكومة إعادته إلى الجيش بعد ذلك. فعاد إلى بحر الغزال مجهزا على غِرار الجيش الشعبي لتحرير السودان (حيث دعمه بنفر كثير من منطقتة وعززه لاحقاً بمليشيا من النوير بقيادة فاولينو ماتيب بول. تعاون كاربينو مع قوات الدفاع الشعبي وحامية الجيش في قوقريال وعرقل محاولات الإغاثة في شمال بحر الغزال، مما أسهم كثيراً في نزوح الدينكا (القسم 10.3) كان هدفه المدنيين، إذ لم يسع للهجوم على وحدات الجيش الشعبي لتحرير السودان.

2.8 الصراع المدني

أدى الانشقاق في الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى عودة القتال في المناطق الخالية من العنف نسبياً. لم يقف القتال عند فصيلي الجيش الشعبي لتحرير السودان، بل تشجع للمشاركة فيه المدنيون ، فانضم مدنيو النوير من أيوت وأكوبو إلى الهجوم على بور، وبدأ مدنيو النوير والدينكا في غرب أعالي النيل والبحيرات يقاتلون بعضهم بعضا، وشجعت حامية فصيل توريت في بيبور المورلي على الإغارة على مناطق النوير في أكوبو وواط.

انتقلت عدوى القتال إلى مناطق المدنيين التي لم تتأثر مباشرة بتقاتل الفصائل. ففي جوبا، دعم الجيش قوات التوبوسا حول كابويتا، فنشطوا ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان الذي لم يعالج مشكلة العداء التوبوسي علاجاً ناجعاً، وقد دفع إليها الإقليمية وفرض الجيش الشعبي لتحرير السودان سيطرته علي حقول ذهبها. وقد كان متقلّباً في معاملته للتبوسا ما بين إخضاعهم ووعدهم بإمدادات الإغاثة. وقد تخلوا مؤخرا عن التهدئة القسرية وانتهاج نهج أكثر تصالحية، إلا أن الضعف الذي اعتري فصيل توريت أقنع العديد من التوبوسا بعدم إمكانية الكسب من التحالف مع الجيش الشعبي لتحرير السودان .

لم يكن قادة ناصر مدفوعين بمشاعرهم الشخصية ضد الدينكا، ولكنهم حرصوا على تحريك الشعور ضد قرنق، وبالتالي، الشعور المناهض للدينكا .بتكلفة الجميع، وجدوا أنهم قد بالغوا في تقديرهم الأول ونجحوا فقط في تأجيج الثاني. عندما بدأ فصيل ناصر يفقد تعاطف جنوب السودان في الداخل والخارج، وصار دعمه الداخلي يقتصر تدريجيا على النوير، بدأ الفصيل يظهر كحركة قبلية. وساعد الهجوم الشامل على المدنيين الدينكا في كونجور وبور في 1991-2 على حشد الدعم لقرنق من دينكا بحر الغزال، الذين شعروا بخيبة أمل في قيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان لإهمالهم إياهم، وخاصة في وضع أولويات الإغاثة .وقد أكدت هجمات النوير على معسكرات ماشية الدينكا في شرق بحر الغزال - المتاخمة لأعالي النيل - شكوكاً مبكرة بأن الدوافع الحقيقية لفصيل ناصر قبلية، أيَّاً كانت وظائفهم العامة. وهكذا كما حدث في السنوات الأخيرة من حكومة الإقليم الجنوبي، تم تشويش النقاش السياسي، عند تركيزه على المظالم الواقعة على نطاق واسع ضد قرنق، وتحول لإحياء الخطاب القبلي.

1.2.8. مثلث الجوع

أصبح انشقاق فصيلي ناصر وتوريت من الجيش الشعبي لتحرير السودان كما رُسِم عليه خلال عام 1992 وأوائل عام 1993 حدوداً بين الدينكا والنوير داخل محافظة جونقلي . كما تخلى سكان كونجور المدنيون عن منطقتهم فعلياً نتيجة لهجمات عام 1991، فدافع عنها الجيش الشعبي لتحرير السودان الذي كانت تتمركز قواته حول جوبا ويواجه الجيش السوداني الجديد في شرق الاستوائية. ومع نزوح المواطنين عن الحدود، أصبحت المنطقة المحصورة بين حدود كونجور، أيود

وواط، منطقة تمركز موارد كما وصفها أحد العاملين الميدانيين في الأمم المتحدة فيما بعد (بحرب الموارد).

في عام 1992 كان أكبر تمركز لمتلقي المعونة الغذائية في واط .بالرغم من أن النازحين من الدينكا يحصلون على حصة ضئيلة منها، أشارت التقارير إلى أن كثيراً منهم سيأتي عند نهاية العام. أما البقية فكانوا من النوير اللو، الذين يعانون من نقص مستمر في الغذاء، ومن تزايد أعداد اللاجئين من القتال حول ملكال. كما أشارت التقارير الي أن معظم الوفيات كانت من الدينكا .فضغطت زوجة مشار، الإنجليزية، إيما ماكون، بشدة على افتتاح مراكز إغاثة جديدة في أيود وكونجور.

تعزى أسباب الاضطراب بين النازحين والسكان المحليين في أيود في ديسمبر 1992 إلى عودة القتال في المنطقة مابين 1991-2000. إذ كان مخزون الحبوب منخفض قبلاً بسبب فيضانات عام 1991، كما كانت هناك خسائر في الماشية بسبب تفشي مرض النوم في العام نفسه وحملات نهب الدينكا الانتقامية على المواشي في عام 1992. ولكن العبء الرئيس الذي أثقل كاهل السكان المحليين هو تدفق القوات في حامية فصيل ناصر، الذين تغذو حصرا على المواشي المحلية. ونتيجة لذلك، لم يمكث العديد من الذين نزحوا من الجنوب حول أيود بل اتجهوا شمالاً بعيدا عن خطوط المواجهه. وفي ديسمبر أيود في لم يجد فريق التقييم التابع للأمم المتحدة أي تجمعات للمنكوبين ، فبنوا تقاريرهم علي تنبأتهم، فاعتقد القادة المحليون بحاجة فرق الأمم المتحدة لرؤية الآف الجوعى يتجمعون في ظروف مروعة من أجل التوصية بالمساعدة – وربما قيّموا الوضع بدقة.

كان الهدف وراء احتلال فصيل ناصر لمنطقة كونجور في ذلك الوقت سياسياً ولوجستياً فالخروج من مناطق النوير سيبرهن علي أن الجيش الشعبي لتحرير السودان - فصيل ناصر لم يكن من النويرفقط. ثم إن السيطرة على موطن قرنق سيكون انتصاراً دعائياً كبيراً، لأنه رابط بري مع القوات الحكومية في شرق الاستوائية، وسيفتح مصدرا جديدا لزيادة إمدادات الإغاثة. في مطلع عام 1993 احتل الجيش الشعبي لتحرير السودان - ناصر منطقة كونجور وبانغور المجاورة لها ودعا وكالات الإغاثة لإنشاء برنامج للنازحين ثمّ جمعهم في المنطقة حتى ترى الأمم المتحدة ذلك.

كانت الحركات في منطقة كونجور في ذلك الوقت عسكريةً في الأساس . فاتصلت قوات فصيل ناصر في كونجور بوليام نون وتلقوا عبره الإمدادات الحكومية . وأرسلت الحكومة تعزيزات إلى بور عبر النهر، عبر أراضي الجيش الشعبي لتحرير السودان – فصيل ناصر، وأُنشِئ مقرٌ جديد

في بنغور في المجمع التابع سابقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقد أُختير موقعاً لعقد مؤتمر في مارس 1993 لتشكيل "الجيش الشعبى لتحرير السودان – الفصيل المتحد" الجديد بعيدا عن فصيل ناصر والعديد من الزعماء الاستوائيين وقادة الدينكا، يتضمن السجناء الذين أُطلِق سراحهم في سبتمبر. فأرسل قرنق جماعة الكوماندوز لعرقلة الإجتماع إلا أن الجيش الشعبي لتحرير السودان– الفصيل المتحد سرعان ما أعاد احتلال مدينة كونجور، ودعا وكالات الإغاثة مرة أخرى لإطعام النازحين في معسكرات مثلث الجوع في كونجور، أيود ويوي، على حدود نوير لو.

أذهل إنشاء مركز جديد للإغاثة في يوي – التي لم تكن مركزا للسكان– عمال الإغاثة في الأمم المتحدة، فقد كانوا يدركون أن مشار كان يحرك الناس عمداً إلى ذاك المكان وكان أغلب المستفيدين من الذكور الذين يأتون من منطقة واط. وشنَّ الجيش الشعبي لتحرير السودان هجوما جديدا في أبريل لقطع طريق الإمداد بين القوة الرئيسة للجيش الشعبي لتحرير السودان – الفصيل المتحد وقوات نون في شرق الاستوائية، لأنه كان ينظر إلى ياي كقاعدة عسكرية خاصة بعد طرده الجيش الشعبي لتحرير السودان – المتحد من كونجور والاستيلاء على مركبات الحكومة ومعدات أخرى في يوي .طلب مشار في آن واحد من الحكومة نقل الإمدادات والذخيرة جوا إلى أيود وواط ومن الأمم المتحدة إرسال الإغاثة إلى الأماكن نفسها.

في مايو من عام 1993 توسط السفير الاميركي في السودان دونالد بيترسون لوقف اطلاق النار بين الفصائل الأمر الذي لم ينفذ مطلقا .وعادت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان– الفصيل المتحد إلى المنطقة، وانتشرت قواته من كونجور في اتجاه دوك فيويل وبور. واستمر القتال طوال يونيو ويوليو وتم استهداف معسكرات الإغاثة مع ما تركز فيها من إمدادات. تقدمت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان نحو واط. وفي يونيو تعرض الجيش الشعبي لتحرير السودان – الفصيل المتحد في شرق الإستوائية إلى شبه إبادة لولا تدخل الخرطوم في الوقت المناسب حيث شُنّت هجوما غير متوقع في موسم الأمطار علي الكتلة الرئيسة من قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان في الشرق (القسم 5.7). وأُعيد تزويد الجيش الشعبي لتحرير السودان– الفصيل المتحد بأسلحة جديدة ومؤن من ملكال .ولم ينتقل القتال من منطقة مثلث الجوع إلا عندما بدأت فصائل الجيش الشعبي لتحرير السودان – الفصيل المتحد في مناطق واط وفنجاك والسوباط في قتال بعضهم بعضا، فحول الجيش الشعبي لتحرير السودان انتباهه إلى منع متحركات وليام نون من التنقل بين واط ولافون.

2.2.8 حرب النوير الأهلية

كان العداء بين النوير والدينكا حقيقة مُعترف بها في أدبيات الخطاب عن السودان. وعلماء الإنسان (الأنثروبولوجيون) الذين لايعرفون شيئا آخر عن الحرب الأهلية في الجنوب، قد يجدون في عقيدة الصراع بين النوير والدينكا والتي هي صياغة وتكرار مستمر لأعمال ايفان ريتشارد الاثنوغرافية القديمة تفسيرا قبليا لانشقاق الحركة الشعبية لتحرير السودان. في الواقع، كانت محاولة استنفار النوير لدعم الانشقاق عبر تصعيد القتال بين النوير والدينكا قد وسعت الشرخ داخل مجتمع النوير، مما أدى إلى تجدد الحرب الأهلية بينهم .وأمكن أخيرا من وضع نهاية لتلك الحروب الأهلية بربطها بإنهاء الغارات المتبادلة بين نوير و الدينكا (القسم 8.5).

في أوائل الثمانينات من القرن العشرين، أعاقت الحرب بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وأنيانيا 2 تقدمه العسكري، وكانت مدمرة للغاية للسكان المدنيين من النوير (البند 5.3.2). وبحلول عام 1990 تم توسيع الهدنة التي أدت إلى دمج العديد من مجموعات أنيانيا 2 في الجيش الشعبي لتحرير السودان (القسم 6.2.2) لتشمل سلسلة من الهدنات المحلية بين جماعات أخرى في جميع أنحاء أعالي النيل وجونقلي .وأيا كان التقدم الذي أحرزه الجيش الشعبي لتحرير السودان في إعادة إنشاء آليات للوساطة المحلية، فقد توقف ذلك بسبب انشقاقه عام 1991.

اعتقد كثير من النوير الذين انضموا لقادة الناصر أن الأوان قد حان لوصول النوير إلى الحكم لا الدينكا الذين كانوا متهمين بالهيمنة عليها سابقا. فتجدد العداء القديم ضد دينكا بور– وامتد ليشمل الدينكا في منطقة كونجور، التي ينتمي إليها قرنق وبعض قادته– خاصة بين مجموعة أنيانيا 2 والنوير الذين عاشوا قريباً من مقاطعتي كونجور وبور. ويبدو أن دمار كونجور وبور في عامي 1991-2، والذي أدى إلى نزوح سكان كلتا المنطقتين تقريبا، قد بدأه أنيانيا2 من فنجاك ومورلو من أكوبو. يربط الغاوار ونوير لو الذين يعيشون على الحدود أواصر مصاهرة وقربى مع الدينكا مما ألجم مشاركتهم في الهجمات على المدنيين .وطيلة السنوات الثلاث السابقة اعتمد نوير اللو على جيرانهم الدينكا في الحصول على الغذاء.

في الهجمات المضادة في عامي 1992-3 التي تتابعت، جاءت العديد من التعزيزات التي أرسلها قرنق إلى كونجور من بور وبحر الغزال .كما لم تكن هذه المجتمعات مرتبطة بأي روابط محلية اجتماعية أو صلة قرابة، أُقنعت بأن هجوم النويرعلى كونجور وبور كان جزءً من هجوم

أوسع على الدينكا. وفي الدمار الذي شهدته يوي وواط وأيود، قتل عدد من النازحين من الدينكا الناطقين بلغة النوير من قبل قوات بحر الغزال، الذين اتهموهم بالتآمر مع النوير.

كان للحرب على امتداد الحدود بين النوير والدينكا أثر على الأمن وسط النوير أنفسهم .وكان الاقتتال الضاري الذي اندلع بين نويرلو ونوير غاوار في عام 1992 وبين اللو وجيكاني في عام 1993 نتيجة مباشرة لإزالة إدارة من ادارات الجيش الشعبي لتحرير السودان. قبل الانفصال، وضعت كامل المنطقة جنوب السوباط تحت ولاية بور وخلال السنوات العجاف التي أعقبت عام 1988، استفاد نوير لو من منطقة واط للوصول إلى جيرانهم الدينكا في كونجور وبور، وبانتظام إلى أراضي رعي موسم الجفاف في السوباط وبرك الصيد التي تقاسموها مع الجيكاني. وعقب الانشقاق، أكد الجيكاني سيادتهم على نهر السوباط. استناداً على حسن نواياهم، اقرّ مشار بحسن نية أيضاً بادعائهم . في ذات الوقت ، تركزت جهود الأمم المتحدة الإغاثية على السوباط حول مدينة ناصر. فقطع الانشقاق في الجيش الشعبي لتحرير السودان طريق الإغاثة البري الرابط بين بور ومناطق أيود وواط – ورغم قلة استخدامه في الماضي– إلا أن ذلك يعني أن اللو قد عُزلوا عن مصدر إغاثتهم الرئيس في كونجور وبور، عندما أتلفت الأمطار المتأخرة محصول عام 1991. وفي عام 1992، شنَّ بعض أفراد جماعة لو غارات على ماشية الغاوار، حيث كان المصدر الوحيد للغذاء المتاح لهم في ذلك الوقت.

بنهاية عام 1992، كان لدى نوير لو العديد من المظالم فقد شعروا بأنهم لم يولوا اهتماما كافيا في جهود الإغاثة، كما أنهم استبعدوا من المراعي النهرية الضرورية ومصايد الأسماك . قدمت هذه المظالم إلى مشار شخصياً في نهاية عام 1992، لكنه لم يتخذ أي إجراء. ولم يعد بإمكان الجيكاني، الوصول بسهولة إلى منطقة غامبيلا، في أعقاب الاشتباكات الأخيرة بين النوير السودانيين، والأنواك والقوات الإثيوبية. اندلع القتال بين لو وجيكاني في مراعي موسم الجفاف في عام 1993، كما اندلع قتال عنيف في ذات الوقت بين فصيلي الجيش الشعبي لتحرير السودان على طول حدود دينكا لو. وفي أعقابه اشتكى دينكا لو أيضا من أنهم لم يتلقوا سوى القليل جدا من الدعم من القوات في منطقتي أيود والناصر المجاورتين عند قيام قوات قرنق بهجوم مضاد على مناطق بعيدة مثل واط في عام 1993. وعقب الهجوم الذي شنَّه الجيش الشعبي لتحرير السودان على واط، بدأت مختلف وحدات النوير في الجيش الشعبي لتحرير السودان – الفصيل المتحد في قتال بعضهم البعض.

وصل قادة الجيش الشعبي لتحرير السودان – الفصيل المتحد من كل من جيكاني ولو إلى الحكومة في ملكال بحثا عن أسلحة ظاهريا لمحاربة قرنق. فأعطيت لهم دون مقابل، فسلح بها القادة جماعات من مواطنيهم .وخلال الجزء الأول من عام 1994، وقعت اشتباكات بين لو وواط وجيكاني من الناصر، مما أدى إلى تدمير أولانغ والناصر نفسها ومقتل نحو 1200 شخصاً. وأدى تزايد الإهتمام وسط المتعلمين من النوير في المنفي إلى الاتفاق على عقد مؤتمر كبير للسلام بين النوير في أكوبو خلال خريف عام 1994، في محاولة لحل المشاكل بين النوير وتحسين العلاقات مع قبائل الأنواك في إثيوبيا.

حقق مؤتمر السلام هدفا واحدا وهو تحديد الشروط التي يوافق فيها الخصوم الرئسون على وقف القتال والحل التوفيقي الذي كان كل منهما على استعداد لقبوله. وكشفت أيضا عن مدى تعاون اي قائد بمفرده مع الجيش الشعبي لتحرير السودان - المتحد مع الحكومة. وقد عضد زخم المؤتمر التبرء من ذلك التعاون والتمسك بالأهداف المعلنة للحركة. غير أن المؤتمر فشل في النهاية في تحقيق أهدافه لأن مشار عجز في خاتمة المطاف عن إرساء التدابير اللازمة لتنفيذ الاتفاق. ولم يتم ارسال قوات إلى المراعي المتنازع عليها للحفاظ على السلام، ولم يقتنع القادة الذين شاركوا سابقا فى القتال بأنه لن تطالهم تبعات العلاقة. وأسهم القتال الذي اندلع مرة أخرى بين الوحدات المسلحة في تفكك الحركة وانهيارها نهائياً.

3.8 التفكك

كانت مشكلة فصيل ناصر الرئيسة عند تأسيسه مصداقيته السياسية في تحالفه مع الحكومة .وكان لاعتماده عليها، في الأوقات الحرجة في المعدات العسكرية في الفترة ما بين 1993 - 4 تأثيرا جلياً على مسار القتال بين الفصائل لاحقاً. وطوال هذه الفترة، ظهر إصرار القيادة العلني الحرب من أجل الهوية الأفريقية واستقلال الجنوب غير مقنعاً. وإزداد الإحباط والتفكك عندما بدأ العامة إدراك مدى اعتماد قادتهم على الدعم الحكومي.

حاول فصيل ناصر تقديم نفسه على أنه حركة كل الجنوبيين، وذلك بضم شخصيات من مناطق أخري من جنوب السودان في مناصب بارزة للتغلب على صورة أنه فصيل النوير المنشق . وباءت كل هذه المحاولات بالفشل .ويبدو أن انشقاق ويليام نون عن الكتلة الرئيسة للجيش الشعبي لتحرير السودان في سبتمبر 1992، وهروب بعض المعتقلين البارزين في الحركة الشعبية لتحرير

السودان / الجيش الشعبي لتحرير السودان، في الوقت ذاته، اتاح إمكانية إنشاء ائتلاف واسع النطاق، بما في ذلك الدينكا من بحر الغزال بقيادة كاربينو و أعالي النيل بقيادة أروك طون، والأكثر احتراما من القادة الوطنيين الجنوبيين المخضرمين من الاستوائية بقيادة جوزيف أدهو . لم يكن لإعادة هيكلة الجيش الشعبي لتحرير السودان - المتحد في أوائل عام 1993 الأثر المنشود .وكان عدد كبير من صغار الضباط قد استقالوا من الحركة بسبب مسألة اتصالات لام أكول مع الحكومة. وكان جوزيف أدهو متسقا في معارضته لهيمنة القادة العسكريين على الجيش الشعبي لتحرير السودان- المتحد كما هم في الجيش الشعبي لتحرير السودان، وسبب للام أكول حرجاً كبيراً عندما أصر على أنه لا ينبغي إشراك أي عسكري في السلطة التنفيذية للحركة الجديدة. وقد أدى موته خلال هجوم شنّته قوات قرنق على الجيش الشعبي لتحرير السودان - المتحد في بانغور في مارس 1993 إلى خلل في الفصيلين على حد سواء، فتسبب في ترك العديد من الاستوائيين الجيش الشعبي لتحرير السودان – الفصيل المتحد.

ولم تكن محاولة الحركة لتأسيس قاعدة عمليات من الدينكا أكثر نجاحا من محاولتها تأسيسها عند الإستوائيين. وفشلت في تأمين كونجور لعودة أروك طون أروك المقررة في عام 1993، الذي استقال من الحركة بعد فصل رياك مشار للام أكول في عام 1994. كانت لعودة كيروبينو إلى شمال بحر الغزال عواقب وخيمة على السكان المدنيين. وفي عام 1994، رفضت مجموعة من القادة المدنيين في بحر الغزال العودة إلى ديارهم على رأس جيوش تتألف أساساً من جنود من النوير واستقالوا جماعياً .وأشار الجميع إلى أن أوجه القصور الخطيرة في الحركة التي تسببت في تركهم لها هو تركيز السلطة في يد مشار، وعدم وجود مؤسسات ديمقراطية، وارتفاع مستوى العنف ضد المدنيين.

وبحلول منتصف عام 1994، فشل الجيش الشعبي لتحرير السودان - المتحد في التمسك بخطابه الإنساني والديمقراطي السابق. وكان مسؤولاً عن انتهاكات لحقوق الإنسان وسمح لمرتكبي التجاوزات بالإفلات من العقاب. ولم يسمح بهامش ديمقراطية في تنظيمه، ولم يحرز تقدما كبيرا في إنشاء مؤسسات إدارية بجانب تعيين مجلس وزراء قصير الأجل .وقد أدت محاولات بعض القادة إنشاء مراكز قوة خاصة بهم داخل الفصيل إلى قتال بين أكبر مجموعتين من النوير.

كشفت حرب النوير الأهلية عن أعظم نقاط ضعف الجيش الشعبي لتحرير السودان – المتحد. فتم تحويل المؤتمر الذي عقد لإنهاء الحرب الأهلية في عام 1994 على عجل إلى ميثاق وطني، حيث أعاد الجيش الشعبي لتحرير السودان - المتحد تسميته ليصبح حركة / جيش استقلال جنوب السودان وكرّس نفسه لقضية استقلال الجنوب، وفصل رسميا القادة الذين اتهموا بالتعاون مع الحكومة وهم ونون، كوانين ولام – مع الحفاظ على الادعاء العام بأن هذا التعاون قد تم دون معرفة مشار .ويبدو أن ذلك قد مهد الطريق لهدنة على الأقل، إن لم تكن مصالحة مع الجيش الشعبي لتحرير السودان، ولكن الفجوة التي تفصل بين الحركتين ظلت عميقة.

8. 4 محاولات صلح بين الفصائل الجنوبية

حاول وسطاء خارجيون حث الفصيلين لحل خلافاتهما عقب إعلان انقلاب ناصر تقريباً، وقامت سلسلة من المحادثات في نيروبي من أواخر عام 1991 إلى أوائل عام 1992. وحينها حاول فصيل ناصر إجتذاب أعضاء آخرين من فصيل توريت للمناقشات المتعلقة بتنحية قرنق. وللتنازع على القيادة لم يتوصلوا إلى اتفاق حقيقي، خاصة وأن فصيل ناصر واصل التعاون مع الجيش السوداني في محاربة الجيش الشعبي الأساسي لتحرير السودان .وأثناء تلك المحادثات دعمت الخرطوم فصيل ناصر بالأموال عبر لونرو. وكان ذلك عائقاً حقيقياً أدى لأنهيار المحادثات.

اظهر البرنامج العام المشترك المقدم من وفدي فصيلي الجيش الشعبى لتحرير السودان فى أبوجا فى مايو 1992 أسساً مشجعةً للصلح، وكان من الصعب الحديث عن مدى خطورة وفد ناصر، ففى ابوجا استقطبت الحكومة ويليام نون بالأموال فغادر قوات الجيش الشعبى لتحرير السودان. ورأي قرنق الذى لم يكن موجودا في الحوار السابق للإعلان المشترك، أنه عمل مضلل وتبرأ منه.

كما استمرت الحكومة في المراقبة عن كثب لمحاولات الولايات المتحدة للتوسط بين الفصيلين في عام 1993. وربما لم ينو أي منهما تنفيذ الهدنة التي تمت بوساطة السفير بيترسون، ولكن بعد يومين من استنكار الحكومة للهدنة، أعلن مشار نفسه أنه لن يسحب قواته من مثلث الجوع ، واستُؤنِف القتال بعد ذلك بأسبوعين. في أغسطس تزامن وقف الدعم المالي الذي قدمه تيني رولاند إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان – المتحد مع تلقي قرنق لشحنات جديدة من الأسلحة من زيمبابوي، مما أبقى على الترابط الوثيق بين الجيش الشعبي لتحرير السودان – المتحد والحكومة. وواجهت الحكومة تدخل بترسون بعقد اتفاقيات أمنية إضافية مع لام في أغسطس في منطقة فشودة

وفاوستينو أتيم في أكتوبر في منطقة بانتيو. افصحت الحكومة عن اجتماع فشودة قبل وقت قصيرمن وصول مشار ولام اكول إلى واشنطن للمشاركة في المصالحة التي يرعاها الكونغرس الاميركي مع قرنق في اكتوبر .واعتُبر حضور لام اكول للاجتماع على نطاق واسع ضمان الخرطوم بأنه لن يتم تحقيق أي تقدم، و يبدو أن مشار نفسه قد أكد للحكومة أن الاجتماع سيفشل .فقد تم صياغة وثيقة، إلا أن مشار تجنب التوقيع عليها.

فشلت المصالحة من خلال الوساطة من أعلى إلى أسفل، وكان التقارب الشعبي أكثر نجاحا. فبحلول يناير 1995 انكر مشار علنا علي لام اكول ووليام نون وكيروبينو تعاونهم مع الحكومة. استمرت الحرب الأهلية بين النوير دون هوادة فى محافظة جونقلى السابقة وعلى طول السوباط. وتقدمت القوات الحكومية نحو حامية مشار الشمالية. وفي 10 فبراير أعلن رياك وقفا لاطلاق النار مع الجيش الشعبى لتحرير السودان وذلك تحت ضغط من زعماء كينيا واوغندا واثيوبيا واريتريا. وفي 26 مارس اعادت الحكومة احتلال الناصر. لم يكن ازدياد تمركزالنوير في الاستوائية محبذا. فقدهرب بعضهم من مواقعهم وساروا إلى ديارهم. وأجرى آخرون اتصالات مع الجيش الشعبي لتحرير السودان، وفي 31 مارس استولت الحامية في لافون تحت قيادة ضباطها الصغار على قافلة حكومية تمر عبر منطقتهم، وأقنعوا قائدهم، وليام نون، بالانضمام مجددا إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي 27 أبريل، وقّع القادة المحليون من الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان بيان لافون الذي وافق عليه نون وقرنق، معلنا عن إعادة توحيد الحركة.

ولم تكن إعادة التوحيد سوى جزئية. فقد أراد مشار الحفاظ على ما أسماه الحركات "الموازية". وأخيرا، أعلن نون عزل مشار وتشكيل مجلس تنفيذي جديد ومؤقت ، تماما كما سبق أن عزله مشار عند تأسيس حركة جيش استقلال جنوب السودان وكان لهذا الإجراء صدى في انقلاب ناصر وقد صرح بهذا الإعلان أملا في تحقيق التأثير. كما أنه ذكّرنا بإعلان الحكومات المؤقتة في الستينيات، حيث أنكر عدد من اعضاء المجلس الجديد ذلك، وأكدوا مجددا دعمهم لمشار .واستمرت الحرب الأهلية في النوير .تحرك القادة المناهضون لمشار بدعم الجيش الشعبي لتحرير السودان .وقد مكّنَ نجاحهم المبدئي الجيش الشعبي لتحرير السودان من شن هجوم ناجح ضد الحكومة في شرق الاستوائية، ولكن المقاومة المحلية ضد الجيش الجديد بلغت ذروتها مع مقتل وليام نون في كمين في يناير 1996.

5.8 الانقسام و"السلام من الداخل"

بنهاية عام 1995 كان مشار زعيم حركة افتراضية، تفتقر إلى التماسك و إلى الثروة الحقيقية، ولكنه مازال يأمل علنا في الدعم الخارجي الذي يمكن أن يدعم الحركة ببعض المصداقية، و سافر إلى إثيوبيا في أوائل عام 1996 محاولاً الانضمام إلى التجمع الوطني الديمقراطي. علماً بأن تحالفاتة العسكرية السابقة مع الحكومة أضعفت إدعاءه برئاسة حركة مناهضة لها تؤيد استقلال الجنوب. إضافة إلى ذلك ممانعة الأحزاب الشمالية لكل من معاداة قرنق أو رؤية الجيش الشعبي لتحرير السودان موحدا. فشل رياك فى طرحه وأمرت الحكومة الأثيوبية بخروجه من البلاد. وبعبور الحدود في جي أوكاو- عاد رياك إلي إقليمه للمرة الأولى منذ مؤتمر أكوبو في عام 1994- وقع اتفاقا لوقف إطلاق النار مع النائب الأول للرئيس اللواء الزبير محمد صالح في ناصر. وبعدها، قام هو و كيروبينو اللذان كانا يعملان بمعزل عن الحركة منذ عام 1994 بالتوقيع رسميا على (ميثاق سلام) مع الرئيس البشير في الخرطوم. وكان ذلك تتويجا لاستراتيجية "السلام من الداخل" التي تتبعها الحكومة منذ فترة طويلة.

و أعاد ميثاق السلام، التأكيد على وحدة السودان ضمن حدوده المعروفة، والنظام الفيدرالي (مع ولاياته الستة والعشرين)، والشريعة كمصدر للتشريع .وفي مقابل ذلك كان هناك وعد في نهاية فترة غير محددة لإجراء استفتاء للجنوبيين من أجل "تحديد تطلعاتهم السياسية ."وأعلن مشار أن هذا الاتفاق سيعطي الجنوب استقلاله .وقد أعطى ممثليه في شرق أفريقيا تفسيرا أكثر تقييدا .اعتبرت حركة جيش استقلال جنوب السودان نفسها في حالة وقف لإطلاق النار مع الحكومة وفي حرب مع الجيش الشعبي لتحرير السودان، كما أوضح أحدهم لمسؤول في عملية شريان الحياة للسودان" .وهذا ما يبرر تفسيراً مفاده أن حركة جيش استقلال جنوب السودان يستحيل أن تكون في حالة حرب مع طرفين في آن واحد، واعتُبر جون قرنق المُهدد الأكبر لبقاء شعب النوير أكثر من الحكومة. ويتضح إن حركة جيش استقلال جنوب السودان والنوير ينتابهم الشعور بالاضطهاد. ويرون على أن المجتمع الدولي (الولايات المتحدة وأثيوبيا وأوغندا وغيرها) والحركة الشعبية لتحرير السودان يسعون إلى القضاء على القوة السياسية للنوير. وبعيداً عن تأكيد التزام الحركة باستقلال الجنوب بأكمله، كان هذا الاتفاق وسيلة لضمان هيمنة الحركة وسط النوير.

فرض الميثاق على الموقعين تنفيذ الترتيبات الأمنية. بما أن كيروبينو ميليشيا تابعة للحكومة، لم يحدث الأمر تغييراً في أنشطته. كانت سلطة مشار على قواته أكثر ضعفاً. وكان فاولينو ماتيب – الذي كان رتبة لواء في الجيش السوداني ونظرياً جزءاً من وكالة المخابرات المركزية – غير راض عن رفعة مشار من خلال الميثاق، وقيل بأنه رفض الأوامر بنقل قواته من حقول النفط في بانتيو إلى قيادة مشار في لير. ورداً جزئياً على ميثاق السلام الصادر في أبريل، تم إعادة استيعاب وحدات حركة جيش استقلال جنوب السودان التي كانت تتعاون مع الجيش الشعبي لتحرير السودان ضد مشار رسمياً للجيش الشعبي لتحرير السودان.

وفي السنة التي تلت توقيع ميثاق السلام، أصبح مشار عاجزاً عن إحضار كل من حركة جيش استقلال جنوب السودان أو النوير إلى الحكومة جلياً. ولم يحرز الجيش الشعبي لتحرير السودان تقدما يذكر في تشجيع المزيد من النوير للانضمام إليه، ومن جهة اخري، فتحت قوات التجمع الوطني الجديد جبهات جديدة واستولت على المزيد من الأراضي .وبحلول نهاية عام 1996 كان الجيش الشعبي لتحرير السودان مهاجماً في جبال النوبة، وكان التجمع الوطني الديمقراطي والجيش الشعبي لتحرير السودان نشطين في شرق السودان .وفي يناير 1997، استعاد الجيش الشعبي لتحرير السودان مدينتي الكرمك وقيسان علي الحدود الأثيوبية. وفي مارس وأبريل، حقق الجيش الشعبي لتحرير السودان مكاسب كبيرة في تقدمه في جوبا، وتصدي للحكومة في الاستوائية وجبال النوبة والنيل الأزرق. لم يتمكن ميثاق السلام من إحلال السلام وقد فشل في وقف التقدم السياسي العسكري للجيش الشعبي لتحرير السودان. ولم يكن لدى مشار ولا الحكومة الكثير لإظهار تعاونهما.

كان الهدف من اتفاق السلام الداخلي الذي أبرمته الحكومة في 21 أبريل 1997 هو إعطاء قوة دفع في الاتجاه المعاكس .فقد تم جلب المزيد من الأفراد كموقعين فهم يمثلون ظاهرياً أكثر من مجموعة سياسية ، وكلهم يعملون تحت مظلة جبهة الإنقاذ الديمقراطية المتحدة الجديدة وجيوشهم ستدمج في قوة دفاع جنوب السودان .تضمن الاتفاق المبادئ العامة لميثاق السلام (بما في ذلك وحدة السودان)، وحدد الهيكل الاتحادي ومجلس تنسيقه الجديد للولايات الجنوبية، ووعد بإجراء استفتاء قائما على الوحدة أو الانفصال لجنوب السودان (وفقاً لحدوده عام 1956) بعد فترة انتقالية مدتها أربع سنوات. مُنح حق السيطرة على القوات المسلحة والأمن القومي والتعدين للحكومة الإتحادية، وسُمح للولايات ببعض السلطة على التنمية الاقتصادية، وفقاً للتخطيط الاتحادي. على أن يعين

رئيس الجمهورية رئيس مجلس التنسيق لولايات الجنوب الذي بدورة سيرشح مجلسه الاستشاري وحكّام الولايات الجنوبية ليتم تعيينهم النهائي من قبل رئيس الجمهورية.

ورغم توقيع القادة الجنوبيين على الاتفاق إلا أنه لم ينفذ. وفي يوليو مَنَحت نسخة الاتفاق التي مرت عبر المجلس الوطني رئيس مجلس تنسيق الولايات الجنوبية الحق في ترشيح حكام الولايات شريطة موافقة المجلس الاستشاري الإسلامي الذي يسيطر عليه رئيس المجلس (الترابي) ورئيس الجمهورية. أما الولاة الذين تنتخبهم مجالس الولايات فيتم تثبيتهم في مناصبهم بواسطة رئيس الجمهورية. وبالتالي فهم مسؤولون أمام مجالسهم والحكومة المركزية، بدلا عن مجلس التنسيق، الذي أصبحوا أعضاء فيه. كما قلص المجلس عدد أعضائه الذين يُعيّنون بناء على ترشيح رئيس المجلس مشار الذي لمّا عُين رئيساً للمجلس وجد أن سلطاته مقيّدة.

تركزت النازعات التي نشأت داخل المنظمات الجنوبية الموقعة على السلام في توزيع المناصب. تنافس فاولينو ماتب ومشار كمرشحين على منصب حاكم ولاية الوحدة (غرب أعالي النيل، وولاية ليش سابقا والتي هي تحت سيطرة حركة جيش استقلال جنوب السودان)، اندلع القتال في بانتيو عندما انتخب تعبان دينق كاى، صهر مشار ومدير التموين السابق. استمر القتال بين القوتين طوال عامي 1998 و 1999 ، مما دفع ماتيب إلى ترك قوات دفاع جنوب السودان. واشتكى كيروبينو من تبعيته لمشار، وقام بإعادة تقسيم الجيش الشعبي لتحرير السودان في يناير 1998 واعتدى على واو التي كانت في قبضة الحكومة، وبرر أعماله فيما بعد بتزمره من تعيين المؤتمر الوطني (النسخة الجديدة الجبهة القومية الإسلامية التابع للترابي) للوزراء والحكام الجنوبيين وفرضهم عليه.

ولم يثبت زيف ميثاق" السلام من الداخل أكثر من استمرار حرب النوير الأهلية وتوسعها. وقد أججها الميثاق، فقبل عام1996 ، اقتصرت على القتال بين الفصائل بقيادة مشار في أعالي النيل وجونقلي. وبعد عام 1997 تحول تركيزها إلى نوير الغرب في ولاية الوحدة .وهنا لعبت السلطة دور بين الخصمين من نوير الغرب فرعت الحكومة رياك مشار وفاولينو الذان كانا حليفاها حيث أن كليهما مزودان ومسلحان من قبل الجيش السوداني .خدم نشوب الحرب الأهلية بين نوير الغرب وازدياد انعدام الأمن في الأماكن التي من مفترض أنها تحت سيطرة الحكومة، غرض الحكومة في تصفية حرب عصابات الفصائل الجنوبية واتخاذ أفضل وضع للتدخل في استغلال حقول نفط بانتيو .

ويمكن الاعتماد على ماتيب في تنفيذ أعمال الحكومة في هذا فقد كان يعمل دائما بشكل وثيق مع البشير منذ أيامهما في ميوم معاً.

حافظ ماتيب على قاعدة عسكرية واقتصادية مستقلة في منطقته بول النوير بالقرب من بانتيو، وبنى إمبراطورية تجارية صغيرة تتعامل في الذرة البيضاء والماشية .كما كان لديه إمكانية الوصول المباشر إلى الإمدادات العسكرية وذلك بصفته لواء في الجيش السوداني .في الواقع، كان مشار بحاجة إلى فاولينو أكثر من حاجة فاولينو له، أدت محاولة مشار اللاحقة لوضع عميله في منصب حاكم غرب أعالي النيل بعد عودته إلى الخرطوم إلى اتساع الهوة مع قوات فاولينو التي استولت على لير ونهبتها، وكانت هي المركز الرئيس القديم والمقر الأساسي لعمليات الإغاثة التي يقوم بها مشار. لم يكن لاحتجاجات مشار على دعم الحكومة لفاولينو تأثيراً . أسهم تكثيف استثمار النفط في حقول بانتيو في الفترة 1989-1998 و زيادة دخول أفراد الجيش السوداني وغيرهم من المسلحين وعمال النفط الأجانب (معظمهم من الصينيين) اسهاماً مباشراً في اندلاع قتال حاد بين فصائل النوير منذ أبريل1999 م .

وفى مواجهة لبيان عجزه، اشتكى مشار من أن اتفاق السلام عام 1997 وضع حقول البترول تحت سيطرته بينما أضعف دعم الحكومة لماتيب موقفه والاتفاق بأكمله .كما علل سرا لمؤيدية داخل البلد وخارجه وللمراقبين الأجانب أنه سيلتزم بنص الاتفاق ليظهر إلي كل المعنيين عندما تنهار الاتفاقية أن الخلل يعزي إلى عدم مصداقية الحكومة .وسرعان ما أصبح تبريره الرئيس لتعاونه مع الحكومة هو عدم مصداقيتها.

قلّما اتسم موقف مشار بالمصداقية. ولانتقاده للحكومة تنبأ السودانيون وغيرهم بزوال اتفاقه مع الحكومة. ومثل اتفاق فرانكفورت، فإن صياغة اتفاق عام 1997 خاضعة تماما للتأويل الذي فرضته الحكومة .وقد شاركت العديد من نقاط الضعف نفسها كما في اتفاق أديس أبابا، حيث صيغت نصوصه بطريقة تقبل التأويل، وكانت السلطات الممنوحة للولايات الجنوبية مقيدة للغاية من قبل السلطة الاتحادية .وفيما يتعلق بمسائل التنمية الاقتصادية، فإن الولايات الجنوبية ستعمل" وفقا للتخطيط الاتحادي ."كما أن للحكومة الاتحادية سلطة على التعدين، في حين أن الولايات لديها سلطة على الحفر فقط، حيث تركت السيطرة الحقيقية على الموارد المعدنية للحكومة المركزية .وقد عهد إلى الولايات بسلطات على أمنها ونظامها العام، ولكن الحكومة الاتحادية مارست السلطة على

القوات المسلحة وشؤون الدفاع والأمن القومي .وهكذا كانت جميع القوات المسلحة الحكومية في الجنوب تابعة للحكومة المركزية، ويمكن القول بأن المنطقة التي تتنازعها الحرب الأهلية هي مسألة أمن وطني وليس أمن ولاية.

حاز رفض فاولينو بوضع قواته تحت قيادة مشار في لير موافقة الجيش التامة، وأبقى على ولاء الميليشيات للعمليات في حقول النفط .وقد تم إخلاء مناطق عديدة في حقول النفط وما حولها من السكان، حيث فر المدنيون من النوير إلى بحر الغزال بحثاً عن حماية الجيش الشعبي لتحرير السودان. بدأت مجموعتان على الأقل من ميليشيا النوير في التحرك نحو الجيش الشعبي لتحرير السودان. وبرغم مصلحة فاولينو في حقول النفط إلا إنه واصل جمع الماشية بمعدل هائل. وألقى مشار باللوم على الحكومة تعطيل قرار وقف إطلاق النار، وفي أواخر عام1999 ، أولئك الذين يحتفظون ببعض الولاء من قواته، عن الدولة ، وتركوا فاولينو، فدُعِموا من قبل قوات الدفاع الشعبي والميليشيات العربية من كردفان، للسيطرة على المجموعات الانفصالية المتبقية. وزاد كيروبينو الاضطراب بالمخالفة مثل قرنق والعودة إلى ولاية الوحدة حيث انضم إلى صهره ماتيب كضيفٍ رسمي حتى قتل فى حرب بين الفصائل فى سبتمبر عام 1999.

ومع تشعب الفوضى في وسط منطقة نويرالغرب، وجد الجيش الشعبي لتحرير السودان نفسه في موقف غيرعادي لتوفيرالحماية للاجئين من النوير. وفي هذا السياق عُقد مؤتمر بين القبائل، برعاية المجلس الوطني لحقوق الإنسان وضمنته الحركة الشعبية لتحرير السودان في وونليت بين مجموعات من نوير الغرب والدينكا من تونج ورومبيك ويرول، مما أدى إلى تسوية سلمية بينهما في مارس1999 ، وموافقة من جانب الجيش الشعبي لتحرير السودان بعدم معاقبة الغارات العابرة على الحدود. طوال عامي 1998 و1999 ، تأثرت الهدنة المحلية بين قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات دفاع جنوب السودان في جونقلي بإنشقاق بعض قوات النويرعن الجيش الشعبي لتحرير السودان. ونظمت بعض مجموعات نفسها والمشاركين في اجتماع المصالحة بين النوير والدنكا فيما بعد اجتماعاً للنوير في واط، مستفيدين من وجود أشخاص من الفصيلين الحركة الشعبية لتحرير السودان / وقوات دفاع السودان، وفي ديسمبر1999 ، أعلنوا عن مقاطعة أغلبية النوير للحكومة، وفي عام 2000 تم إحياء الاسم القديم لحركة تحرير جنوب السودان، منظمة مستقلة.

رحبت اللجنة الإنتخابية العليا التابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان بهذه التحركات، لم ترحب بها القيادة العسكرية للجيش الشعبي لتحرير السودان. ولم يكن لمشار في الخرطوم أي دور في مؤتمر" وونليت"، وقد حاصره القرار المُتخذ في" واط " دون جيش، دون أتباع، فصار الآن دون حركة. وحاول المبادرة بمغادرة الخرطوم في ديسمبر 1999 والاستقالة من الحكومة بعد شهرين .غير أنه كان يفتقر إلى أي دعم حقيقي في منطقته فانتقل إلى نيروبي حيث حاول الحفاظ على الظهور كزعيم حركة سياسية قابلة للحياة قبل العودة إلى الميدان وإنشاء قاعدة في مايوت بين ناصر والحدود الإثيوبية.

وبغض النظر عن الجوانب الشكلية أو النظرية البحتة في إدارة الجيش الشعبي لتحرير السودان، فإنه يمكن مقارنته مع الجيش الشعبي لتحرير السودان المتحد وحركة جيش استقلال جنوب السودان، حيث لم تكن هناك هياكل إدارية مدنية مماثلة، وحيث كان معظم المعلن عنه في شكل تنظيم داخلي موجود على الورق فقط . تحجج مشار في مؤتمر تأسيس حركة جيش الاستقلال بأن الحركة تفتقر إلى الموظفين المدربين. وذلك لطرد العديد من مديري الجيش الشعبي لتحرير السودان أو أُعدموهم في عام 1991م.

وفي نهاية المطاف، فالحركة التي تدعي أن أهدافها تحقيق ديمقراطية أكبر واحترام لحقوق الإنسان ستحاكم بذات الجدية التي تناولت بها هذه الأهداف. لم يكن هناك جدية في تأسيس دستور الجيش الشعبي لتحرير السودان المتحد. ظهر كل ذلك من المكتب الرئيس لمشار، وحتى من جهازه المحمول. كان سلوك الحركة الشعبية لتحرير السودان المتحد وحركة جيش استقلال جنوب السودان كما حدده قادة الستينيات في بيان رسمي للحركة الشعبية لتحرير السودان باعتباره ظرف يتم فيه تحاشي هيكل القيادة : مجالس صورية تناورمن أجل مناصب صورية. في سلسلة من الأحداث تُذكِر بعام 1969 م (القسم 3.2.3)، ونلحظ أنه كلما غادر الجيش الشعبي لتحرير السودان المتحد مجموعة من القادة ، أُنشئ تنظيم جديد. أعاد الاستوائيون الذين غادروا في عام 1993 تسمية أنفسهم بحركة المقاومة الوطنية لجنوب السودان .أما الذين غادروا في عام 1994 ، فقد أطلقوا على أنفسهم اسم جبهة حرية جنوب السودان. كما نظم المنشقون من بحر الغزال أنفسهم كمجموعة مستقلة. وواصل كاربينو العمل بشكل مستقل تحت اسم جماعة الجيش الشعبي لتحرير السودان مجموعة بحر الغزال. حينما غيّرت الحركة الشعبية لتحرير السودان المتحدة اسمها إلى حركة جيش استقلال

جنوب السودان، أعلن لام أكول من مقره في تونغا أنه سيظل زعيم الجيش الشعبي لتحرير السودان – الفصيل المتحد.

شجع السلام الداخلي للحكومة في عام 1997 انتشار مجموعة معروفة، من أجل إعطاء مظهر احتواء الآراء السياسية الجنوبية المتعددة. أُضيف إلى مجموعة سور المستقلة و مجموعة بحر الغزال المستقلة وقوات الدفاع الاستوائية والجماعة المستقلة للجيش الشعبي لتحرير السودان من جبال النوبة إلى حركة جيش استقلال جنوب السودان وجماعة الجيش الشعبي لتحرير السودان - بحر الغزال. ولكل من هذه المجموعات أفراد سياسيون مقيمون في الخر طوم (تماما كما كان لدى الفصائل الجنوبية القديمة مكاتب في كمبالا)، ولكن لم يكن لأي من هذه الجماعات سوى وجود دائم في الجنوب خارج الحاميات الحكومية. قام باولينو ماتيب بإعادة تسمية قواته جيش جنوب السودان المتحد عندما انفصل عن قوات الدفاع عن جنوب السودان في عام 1998، فتكررت الحروف الأولى لحركة مشار في حركات فصائل أخرى؛ قوات الدفاع عن جنوب السودان 2- في جوبا (SSDF)، وقوات دفاع جنوب السودان المتحد (SSDF- United) وقوات الدفاع عن جنوب السودان الموالية للجيش الشعبي لتحرير السودان بين نوير الغرب (SSDF). والدوافع وراء تشكيل هذه الجيوش الصغيرة شخصية وليست فكرية. بالنسبة للرجال مثل فاولينو ماتيب وجوردون كونغ كول، ما يهم هو أن لديهم جيشا للقيادة، فهم يالحلفون من يدعمهم بالمال والسلاح. وهذا الأمر انعكاس ناتج عن فترة انقسامات سياسية سابقة والخلافات الداخلية المنهكة التي أعادت للجيش الشعبي لتحرير السودان شكوكه في الهياكل المدنية واستمرار اعتماده على الإدارة العسكرية.

ضعُف أثر المصالحة الطويلة الأمد بين مشار وقرنق في يناير 2002 ذلك أن مشاراً كان لديه قليل من القوات لإبعاده العديد من مرؤوسيه السابقين ممن كانوا قد انقسموا بين الحكومة والجيش الشعبي لتحرير السودان، أو حاولوا الحفاظ على الحياد المؤقت. كان إرث مشار الدائم هو إثارة الحرب الأهلية بين النوير، وتسليم حقول النفط إلى الحكومة. شارفت حرب النوير الأهلية على الانتهاء، وضاعفت الحكومة سيطرتها على حقول النفط. هناك حاجة إلى وحدة النوير لاحتواء أو عكس الأضرار المحدثة بسب هذه الأحداث المزدوجة. وتبقى رؤية ما إذا كان مشار، مع قرنق، قادر على ترميم تلك الوحدة.

الفصل التاسع

تضاعف الحروب الأهلية

تزداد الحروب الاهلية حدةً وتعقيداً كلما طال أمدها. فخلقت العديد من المظالم المحلية دوافع عديدة للمواجهات المسلحة، وقد أدت التحالفات - داخل الصراع الأوسع - إلى نشوء نمط من الحروب الأهلية المتشابكة في مستويات مختلفة.

وبحلول عام1991 ، يمكن وصف الحرب في السودان بأنها شبكة من الحروب الداخلية، سواءاً داخل المناطق أو بين قبائل محددة. حيث زودت بعض قبائل النوير كلٌ من أنيانيا 2 والجيش الشعبي لتحرير السودان بمقاتلين، كما انقسمت بعض القبائل الجنوبية الأخرى مثل: المونداري والتوبوسا على نحو مماثل بين الحكومة والمتمردين. و سعت جماعات المسيرية إلى الحصول على حماية عسكرية لدى الأحزاب السياسية والجيش وشركة شيفرون للنفط. من الأمور التي تميز هذه الحرب بوضوح عن الحرب الأهلية في الستينيات، أنها لم يقتصر على الجنوب فقط فقد اندلع القتال في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، ومؤخرا، القلابات وكسلا والبحر الأحمر التي تقع جميعها في الشمال المسلم. وفي كل حالة إقليمية تفاقمت التوترات الداخلية بسبب تدخل المصالح الخارجية .ومع اعتماد إدخال السياسات الطائفية العنيفة في المركز، أدت هذه الحرب أيضا إلى كسر إجماع المسلمين الشمالي، الذي ربما لا يمكن إصلاحه.

ومنذ عام1991 ، تضاعف عدد الحروب الأهلية الداخلية، وتزامن ذلك مع تعميق مشاركة الحكومة السودانية في السياسات الداخلية لدول الجوار، سواء في إطار سياستها المتمثلة في التوسع الإسلامي أو لأسباب نفعية عسكرية .وقد أدت هذه الحروب الأهلية المتعددة إلى تغذية وتكثيف القتال في الحرب الشاملة بين الشمال والجنوب .وكلما طال أمد الحرب، ازدادت حدة الانقسام بين الشمال والجنوب من دون أمل في التوصل إلى حل، ، كما انتشرت (عمت) انقسامات أخرى داخل الشمال المسلم.

1.9 الحرب الأهلية بين المسلمين

إعادة تعريف مجتمع المؤمنين

يعد السودان من أكثر الدول الأفريقية تمتعاً بوحدة أراضيه من معظم الأمم بعد الاستقلال. حيث انضوتأراضيه تحت الإمبراطورية المصرية أكثر من قرن وربع، على الأقل حتى الغزو الأول لدارفور في عام 1876. حاولت الدولة المهدية - دون جدوى- الحفاظ على الوحدة، وأعاد الحكم الثنائي الإنجليزي المصري توحيدها، باستثناء الأطراف التي اقطتعتها إمبراطوريات أخرى. وأعادتها مصر وبريطانيا للسودان المستقل. لم تقابل وحدة الأراضي باتساق داخلي، ولم يفلح القوميون الحديثون (الحركة الوطنية) في خلق إحساس بالانتماء للأمة فحسب، بل لم يسعوا حقا إلى إنشاء دولة. وكانت نتيجة المنافسة بين الأنجليز والمصريين في السودان في الفترة ما بعد الحرب (1945-1955) هي أن دولة الانتداب بريطانيا، تبنت في وقت مبكر سياسة الحكم الذاتي وتقرير المصير. وهكذا لم يكن على القوميين الموجودين في المراكز الحضرية أن يقاتلوا من أجل الاستقلال، ولم يسعوا إلى تحديد المصالح المشتركة وإقامة تحالفات مع مجموعات أخرى على امتداد البلاد لتحقيق هذه الغاية، كما فعل القوميون الأفارقة الآخرون في جميع أنحاء أفريقيا في الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين.

وسرعان ما تركزت مسألة تقرير المصير حول من يرث آليات الدولة، وتم خوض المعركة الداخلية على هذه الأساس .وأصبح صراعا بين طائفتين دينيتين رئيسيتين في شمال السودان، وهما الأنصار والختمية، اللّتين تشكلان التنظيمين الوحيدين القادرين على تعبئة القاعدة الانتخابية في ذلك الوقت . تم استبعاد المسلمين من خارج هاتين الطائفتين وهم المسلمون العلمانييون الذين فضلوا نظاماً غير ديني للحكم وغير المسلمين من الأقاليم من التيار القومي الرئيس وقد يدخلون فقط عبر تحالفات انتخابية تكتيكية.

زاد التحرك نحو الدولة الإسلامية مع قضية رئس الدولة كونة الإمام الذي يجب أن يقسم له بالولاء التنافس بين الأحزاب الطائيفية إذ سعى كل منهم للشرعية وفق تصوره للاسلام. وفي نهاية المطاف التحدي الرئيس أمام هذه الطوائف للسيطرة علي المركز جاء من طائفة جديدة هي الأخوان المسلمين. كانت الحرب الأهلية بين المسلمين السودانيين امرا واردا مع إعادة النظر في انشقاقات المهدية. وهي متأصلة في مشروع الدولة الإسلامية، وقد صار واقعا مع تزايد الزخم نحو ذلك المشروع.

المشروع السياسي لدولة إسلامية شاملٌ و حصريٌ في نواياه . شامل، لأنه تمت الدعوة إليه وسيلة لتسريع أسلمة غير المسلمين؛ و حصريا لأنه حتى داخل فئة واسعة من المسلمين سعى إلى استبعاد العلمانيين وقد حاجج الصادق المهدي في الثمانينيات من اجل استبعاد العلمانيين مثل الشيوعيين والبعثيين قانونياً. ويتضمن مشروع القانون الجنائي الذي وضعه صهره حسن الترابي وقُدم إلى البرلمان في عام 1988 تضمن بنوداً تجرم الردة دخل هذا البند حيز التنفيذ فقط عند سن القانون الجنائي السوداني لعام1991 ، بعد الانقلاب المدعوم من الجبهة الإسلامية القومية . وشملت الردة في المادة 126 التي تنص على ما يلي:

القسم (1) يعد مرتكباً جريمة الردة كل مسلم يروج للخروج من ملة الإسلام أو يجاهر بالخروج عنها بقول صريح أو بفعل قاطع الدلالة.

القسم (2) يستتاب من يرتكب جريمة الردة ويمهل مدة تقررها المحكمة، فإذا أصرّعلى ردته ولم يكن حديث عهد بالإسلام، يعاقب بالإعدام.

القسم (3) تسقط عقوبة الردة متى عدل المرتد قبل التنفيذ.

ويستهدف القانون صراحة المسلمين الذين يختارون – في حاله وعي فردي – تبديل دينهم إلى آخر. ولكن تعريف ما يشكل الردة – عبر التصريح أو العمل الجلي – غامض ويمكن تحديده سياسيا، مثلما تبين في إعدام النيميري في العام 1984 لمؤسس الإخوان الجمهوريين، محمود محمد طه. لم يستخدم النظام الحالي التهديد بتطبيق قانون الردة ضد العلمانيين وغيرهم من المعارضين السياسيين فقط ، وإنما لملاحقة الطوائف الإسلامية الأخرى، مثل الختمية والأنصار وأنصار السنة. كان يعرَّف معارضة الحكومة الإسلامية على أنها ردة.

كان لقوانين أخرى أثرٌ مباشرٌ على حياة الناس الذين يعيشون في دار الأسلام في السودان . .ويحظر قانون النظام العام لعام1991 التجمعات الاجتماعية المختلطة، وكان أساسا لاستبعاد المرأة تقريبا من الحياة العامة .وتعرضت النساء للتحرش الرسمي في إنفاذ قوانين اللباس والاختلاط . اقعدت المرأة العصرية في قعر بيتها، وفُرضت قيودا شديدة على أنشطتها الاقتصادية .لقد مسَّ تحريم الكحول النساء اللئي يصنعنها على وجه خاص، وتم عزل النساء في بعض المناطق الريفية مما حد من دور المرأة في الإنتاج الزراعي؛ الانتقال من الزراعة التقليدية للاكتفاء الذاتي إلى الزراعة الآلية.

يوضح إلقاء القبض على النساء وسجنهن وتعذيبهن لمخالفة الأحكام العرفية من قانون النظام العام كيف تجرد شريحة أخرى من المجتمع الإسلامي في السودان من حقوقها في تطبيق نسق معين من الإسلام. وإن اللجوء إلى المحاكم لاجدوى منه، بالنظر إلى أنه في ظل التفسير الحالي للشريعة، فإن شهادة المرأة دون شهادة الرجل مثلما شهادة غير المسلمين دون شهادة المسلم .(ولهذه الأسباب جميعها، بدا جلياً أن المراة نالت الريادة بصورة متعاظمة في تنظيم الاحتجاجات ضد سياسات النظام المقيدة خاصة معارضة التجنيد الالزامي للطلاب في قوات الدفاع الشعبي.

مهدت هذه التطورات داخل الوسط المسلم في الدولة السودانية لإعلان الجهاد علي المسلمين المعارضين للدولة والذي طُبق لأول مرة على المسلمين في الحرب علي امتداد هوامش الشمال. وقد خلقت الانقسامات العميقة في المجتمع السوداني المسلم وأعطت مبرراً قانونياً لحرب أهلية مستمرة. كان المستهدفون بقمع نظام الجبهة الإسلامية القومية في العاصمة منذ عام 1989 في أغلبيتهم الساحقة من المسلمين. هذه المرحلة الجديدة من القمع السياسي هي نتيجة تاريخ من الإقصاء التدريجي لغير المسلمين من كامل حقوقهم كمواطنين. تغاضي السودانيون الشماليون جميعهم عن العنف ليس فقط ضد غير المسلمين على أيدي المسلمين السودانيين ولكن أيضا عن الاعتداء على مسلمي الجنوب وجبال النوبة باكرا مع مذبحة جوبا 1965. كان التعذيب والاغتيال خارج القانون والاختطاف من الطرق العادية للقمع السياسي في مناطق النزاعات خلال أواخر الثمانينات. وكان انتقال ذلك العنف من الأطراف إلى قلب الدولة لم يكن مستغربا. فبيوت الأشباح في المدن الثلاث التي يعذب فيها النظام خصومه من اختراع الجبهة الإسلامية القومية لكن جذورها كانت تمتد لسياسات حكومات سابقة وباذعان وصمت الغالبية الساحقة من المواطنيين المسلمين كانت كما يقول مالكوم اكس "انقلب السحر على الساحر".

2.9 الحروب الأهلية علي كافة الأطراف

بدأ الصراع يتسع في الشمال في العام 1970 مع إجازة القوانين التي أضعفت سيطرة السلطات المحلية والشعوب المحلية على موارد الأرض، بإعادة توجيه للاقتصاد الوطني نحو الزراعة التصديرية ذات رأس المال الكبير. وقد تسارع هذا الاتجاه، الذي بدأ في فترة حكم النميري، وخلال حكومات الصادق المهدي الإئتلافية، مما أعطى شرعية لتطرف الحكومة الإسلامية الحالية.

في أوائل عام 1970 ألغيت الإدارة المحلية في الأقاليم الشمالية، وحلت محلها المجالس الإقليمية حيث كان التجارُ والبيروقراطيون والأشخاص المنحدرون أصلا من منطقة النيل الوسطى أو الذين لهم صلات قوية بهم يميلون إلى الهيمنة. وفي عام 1980 أنشئت حكومات إقليمية ضعيفة جدا تفتقر إلى الاستقلال الإداري، أو الاقتصادي الكامل، ولكنها لا تزال تعتمد على المنح المقدمة من الحكومة المركزية لدعم الميزانية الأساسية. وقد زادت الحكومة الحالية عدد الولايات، ولكن ظلت سلطاتها محدودة. وفي عام 1970 ألغى قانون الأراضي غير المسجلة الحقوق العرفية لاستخدام الأراضي وإمكانية الحصول على الأراضي ومُنحت الحكومة المركزية الحق في تأجير اللأراضي من أجل خطط زراعية واسعة النطاق. وفي عام 1974عزز قانون التجاوزات الجنائية حقوق المستأجرين في أراضيهم، مما أدى إلى تقييد حرية وصول البدو والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة .وقد عدلت الحكومة الحالية قانون المعاملات المدنية في عام 1990 لحظر الاعتراف بالحقوق العرفية للأراضي في المحاكم في جميع أنحاء البلد. لم يكن الأثر التراكمي لهذه الإصلاحات القانونية والإدارية هو أن تركزت السلطة السياسية في الحكومة المركزية فحسب، بل إن السيطرة على الأرض التي يعيش فيها الناس وتعتمد عليها انتقل إلى أولئك الذين يمكنهم الوصول إلى السلطة.

قبل العام 1970 حاول الناس في المناطق الريفية النائية التغلب على التخلف المحلي عن طريق إقامة علاقات مع أولئك الذين يسيطرون على الحكومة المركزية. وفي الفترات البرلمانية تم تسوية الخلاف بين الحزبين الرئيسيين، الختمية (الحزب الديمقراطي الحر في الشرق) والأنصار (حزب الأمة في الغرب) للتحالفات الانتخابية عبر الطوائف الدينية. وبحلول أواخر العام 1960 كان هناك خيبة أمل في الأحزاب الطائفية وازدهار قصير في الأحزاب الإقليمية، مثل مؤتمر البيجا، وجبهة تنمية دارفور، واتحاد عام جبال النوبة. في الفترة البرلمانية من 1980 عجل فشل الدولة في توفير الخدمات الأساسية، وبهيمنة التجار الرأسماليين من المركز على الاقتصاد، من خيبة الأمل الإقليمية .وبما أن الأحزاب الرئيسة التي انضمت إليها الجبهة القومية الإسلامية فشلت على نحو متزايد في التوصل إلى سياسات وطنية ترضي المظالم الإقليمية، فقد اعتمدت أكثر على ربط القومية العربية بالدين لحشد الدعم. مما أدى إلى زيادة حدة الانقسامات الداخلية وخيبة الأمل بين المسلمين غير العرب.

9. 2. 1. الحرب المقدسة في جبال النوبة

ضمت الحرب القائمة حاليا في جبال النوبة صراعاً جديداً على الأرض مع الأشكال القديمة من الاضطهاد العرقي. وخير ما يمثله الحرب البرية الجديدة التي أصبحت سمة من سمات الحروب الأهلية في الشمال. لم تكن ملكية الأراضي في الجنوب، والتهديد بالاستيلاء عليها عاملاً رئيسا في اندلاع الحرب، بينما أصبحت في جبال النوبة إحدى القضايا الرئيسة. منذ الاستقلال خضعت مناطق جبال النوبة لبرامج إضفاء الصبغة الإسلامية مع أعمال قمع ثقافي في استخدام الأسماء العربية وحظر ضد اللغات المحلية أو الاحتفالات الدينية .ومع ذلك، تعرض النوبة حديثا إلى النوع نفسه من الاستهداف الفعلي للقادة المحليين والإخلاء القسري للسكان نسبياً وهو نفسه ما جرى في حرب الجنوب. ومن المفارقات رغم أن معظم سكان جبال النوبة من المسلمين السودانيين، إلا أن حرباً جهاديةً شُنت ضدهم.

يبلغ تعداد النوبة ما بين 1.3 و 1.6 مليون نسمة، ويتكلمون حوالي 50 لغة وعدد من اللهجات، بعضها لاعلاقة له ببعض تعكس أصولاً متنوعة. يشير معظم مؤيدي النوبة في الخارج، وكذلك عدد النوبة في المنفى، إلى أنهم "شعب"، أكثر من أنهم حقيقة تاريخية أو ثقافية أو اجتماعية أو سياسية. لنتحدث عن شعوب النوبة سيكون أكثر دقة أن ندرس الأسباب التاريخية التي جعلتهم لم يحققوا شيئا مثل التماسك السياسي في جنوب السودان.

كثيرا ما كانت المنطقة الجبلية في جبال النوبة توفر ملجأ للهاربين من بطش وتوسع الحكومات الولائية، ولكنها تقع أيضا داخل حزام الزراعة المطرية، وقد اجتذبت السهول المنبسطة في أراضيها المنخفضة كلا من المزارعين والرعاة من المناطق المجاورة. وفي أوائل القرن العشرين، سعت الإدارة البريطانية إلى إخراج النوبة من التلال إلى السهول، وتم تنظيم العلاقات بين مجموعات من النوبة و العرب الرعاة المهاجرين ومن خلال الهياكل الرئيسة للإدارة المحلية. شكلت جبال النوبة لفترة وجيزة مقاطعة منفصلة، وكان المقصود ضمها في ذات الوقت لجنوب السودان. وقد عرقل ذلك وجود اعتراض من الرعاة البقارة والتجار من وادي النيل كما تم استيعاب جبال النوبة في كردفان.

اثناء الحرب الأهلية كان هناك تضامن قليل بين جبال النوبة وجنوب السودان . فقد كان هناك شئ من الوعي السياسي أو التضامن الداخلي بين النوبة لتبدأ به، وبسبب موقعها الجغرافي كان

الناشطون سياسيا منهم مناهضين للانفصال. حيث إن فترات الديمقراطية كانت قصيرة جدا لإقامة تحالفات برلمانية مجدية .كان هناك تبشير مسلم نشط، وكثيرا ما يشعر السكان المسيحيون القليلون بالتعاطف مع المسيحيين الجنوبيين، ولكن جنود النوبة تم تجنيدهم أيضا في الجيش وحاربوا في الجنوب. عانت جبال النوبة من النقص نفسه في الخدمات مثل المناطق النائية الأخرى. ولكن حتى العام 1970، مع إلغاء الإدارة المحلية والتشريع الجديد للأراضي، واجهت شعوب جبال النوبة ضغطا من التجريد من الحيازة، الضغط الذي حمي معظم الجنوبيين منه بوجود منطقة جنوبية.

خلال السبعينات والثمانينيات من القرن العشرين تم إقصاء مساحات كبيرة من الأراضي ، كما مولت الزراعة بتوسع في إطارالمؤسسات التجارية للزراعة الآلية. وقد شارك السياسيون من المسيرية، الذين لهم صلات قوية بالخرطوم، في نزع الحيازات الصغيرة. بدأت قرى النوبة تُحاط بالنظام الآلي، وكثيرا ما يُغرّم المزارعون في القرى أو يُسجنوا بسبب التعدي. امتدَّ النظام الآلي عبر طرق الرعي لرعاة الماشية من البقارة، ولتجنب الملاحقة القضائية على التعدي، كان البقارة كثيرا ما يعيدون توجيه قطعانهم عبر أراضي النوبة الزراعية. وفي غياب الإدارة المحلية القديمة للفصل في المنازعات التي تنشأ، وقفت المحاكم الحكومية عموما لصالح البقارة ضد النوبة .وانضم المزارعون المحرومون إلى صفوف العمال المهاجرين الذين يبحثون عن عمل في الشركات أو في المدن الرئيسة. وكان الافتقار إلى الفرص التعليمية لغير المسلمين هو الحرمان الذي يشعر به الجيل الأصغر. وهكذا، بحلول عام 1983، كانت هناك أعداد كبيرة من النوبة الساخطة ،الذين جعلتهم مظالمهم المختلفة عن أقرانهم في الجنوب، متعاطفين مع الجيش الشعبي لتحرير السودان، خاصة عندما أوضح الجيش الشعبي لتحرير السودان أنه مهما كان تكوين حركته، فهي لا تتبني أجندة سياسية انفصالية.

وفي عام 1983 لم تكن جبال النوبة جزءا من المنطقة الجنوبية ولم تشكل وحدة إدارية مستقلة خاصة بها. وبالتالي فهي تفتقر إلى الخبرة في التعبئة السياسية المشتركة والنشاط والمناقشة الداخلية التي كانت شائعة في جنوب السودان لمدة 11 عاما .لم يشترك النوبة في الحرب الأهلية الجديدة بأعداد كبيرة حتى جاءتهم الحرب. وفي عام 1985، عقب تسليح الحكومة للمليشيات المحلية، هاجم الجيش الشعبي لتحرير السودان مخيم البقارة في قردود على الحدود بين جنوب كردفان وأعالي النيل. وردا على ذلك، زادت الحكومة دعمها لميليشيات البقارة المحلية، وبدأ الجيش والميليشيات معا

حملة ضد قرى النوبة، على الرغم من أن الجيش الشعبي لتحرير السودان لم يكن له سوى وجود عابر وموسمي.

بدأ التجنيد المنهجي في الجيش الشعبي لتحرير السودان في عام 1986. واتبع نمطا يتكرر في جميع أنحاء الجنوب، وفي النيل الأزرق. أرسلت قوات التجنيد أثناء الأمطار، وتركوا مع المجندين في قاعدة التدريب في إثيوبيا. وثار الجيش والمرحلون ضد المدنيين من النوبة، سواء كانوا أو لم يكونوا على اتصال مباشر مع الجيش الشعبي لتحرير السودان. في عام 1988 بدأت الحكومة سياسة إقصاء ممنهج للمتعلمين من النوبة وقادة القرى، وبالتالي إنتاج المزيد من المجندين للجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي عام 1989، عاد يوسف كوه، وهو نوبي مسلم وسياسي محنّك ، بقوة كبيرة من قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان في كوش الجديدة وأنشأ وجودا دائما للجيش الشعبي لتحرير السودان.

وبدأت التعبئة السياسية وإعادة تنظيم الإدارة المدنية من تلك النقطة .وكما هو الحال في أجزاء أخرى من الجنوب التي كانت تحت سيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان، استخدم الجيش الشعبي لتحرير السودان في جبال النوبة المباني، وأحياناً العاملين، ورؤساء محاكم الإدارة المحلية القديمة .بدأ الجيش الشعبي لتحرير السودان بتحقيق مكاسب كبيرة ضد الحكومة، خاصة في جنوب وغرب المنطقة.

وفي عام 1991، بعد فقدان القواعد الإثيوبية والانقسام في الجيش الشعبي لتحرير السودان تُرك الجيش الشعبي لتحرير السودان معزولا في جبال النوبة وأصبحت اتصالاته مع الجيش الشعبي لتحرير السودان في الجنوب ضعيفة. وفي موسم الجفاف في عامي 1991-2 شنت الحكومة هجوما في الجنوب الغربي وأعلنت الجهاد في جبال النوبة (أعلن الجهاد منذ فترة طويلة في الجنوب). ولما كان عدد من النوبة المجندين في الجيش الشعبي لتحرير السودان مسلمين، وكما أن العديد من المدنيين في مناطق الجيش الشعبي لتحرير السودان كانوا أيضا مسلمين ، فإن إعلان الجهاد يتطلب تبريرا لمحاربة وقتل المسلمين الآخرين .جاء ذلك في فتوى أصدرها ستة شيوخ في الأبيض في أبريل 1992 م، فوسّعوا تعريف الردة، معلنين أن "المتمرد الذي كان سابقا مسلما يُعد الآن مرتدا، ومن هو غير مسلم، هو كافر يقف في نفس الخندق ضد انتشار الإسلام، وقد منح الإسلام حق قتل كليهما.

إن الجهاد في جبال النوبة يكشف بجلاء عن المنطق المتطرف لجناح الجبهة الإسلامية القومية من الاسلام الاصلاحي. في تقديمها مبرراً دينياً لسياساتها، عرّفت الجبهة خصومها على أنهم معادون للإسلام؛ وبهذا التعريف يصبح خصومها المسلمون كفارا. وقد فُرض تمييز جغرافي واضح يميز دار الإسلام عن دار الحرب. وقد دمرت وشوهت المساجد التي هي خارج نطاق سيطرة الحكومة، ونزح المسلمون إلى دار الإسلام في الحاميات الحكومية. انها لسخرية اخرى للحرب أنه بينما تندد الحكومة بتدنيس الجيش الشعبي لتحرير السودان المساجد في الجنوب (التي ظلت سليمة)، فإن الحكومة نفسها هي التي دمرت بعنف وانتظام المساجد في المناطق خارج اطار سيطرتها في الشمال.

إن تجديد الهجوم الحكومي في ديسمبر 1992 الذي أدى إلى استهداف المدنيين لم يكن مجرد استراتيجية عسكرية بل كان أيضا جزءا من الاستراتيجية الاقتصادية الأوسع نطاقا للحكومة. في مارس 1993 أعلن وزير التخطيط عن بيع اراضي جديدة في جبال النوبة وتلقي 40 ألف طلب من المستثمرين العرب. وأصبح هذا العمل جزءا لا يتجزأ من استراتيجية "السلام من الداخل" التي بدأت في نهاية عام 1993. ومنذ ذلك الوقت، تم تطهير مساحات واسعة من السهول من سكانها الأصليين وبيعت بثمن بخس إلى أنصار النظام. وقد تم نقل السكان الذين جردوا من أراضيهم إلى معسكرات إعادة التوطين بالقرب من المخططات الزراعية الأخرى حيث يعملون كعمال بإجور زهيدة أو بلا أجر أو غير مدفوع الأجر (على غرار استخدام دينكا النازحين من بحر الغزال في المشاريع الزراعية في دارفور .(وقد أعلنت الحكومة عن ذلك كسياسة مزدوجة تؤدي في ذات الوقت و إلى التنمية والسلام، وقد لقت ترحيبا من عدد من موظفي وكالات التنمية في الخرطوم، في وقت ما، رئيس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عملية شريان الحياة للسودان.

يذكر نمط القتال في عامي 1993- 4 بأساليب القتال في الجنوب في الثمانيات من القرن العشرين. كانت تحركات من الجيش والمليشيات تخرج من مناطق سيطرة الحكومة في فصل الجفاف للتمشيط عبر مناطق لمدنيين وتعود الي حامياتها في فصل الخريف، في عام 1995 عاد يوسف كوه بعد عامين من الغياب بامدادات جديدة وبدأ في استعادة الحاميات التي سقطت في يد الحكومة منذ العام 1992م أقيمت مراكز تدريب للجيش الشعبي لتحرير السودان داخل جبال النوبة وقد قامو بغارات في موسم الصيف للاستيلاء علي مناطق بخالص مجهودهم في العامين 1996 و1997 وبنهاية العام 1997 أُعلن عن أن الحركة الشعبية قد استعادت جميع المناطق التي سقطت في يد

الحكومة لهذه الأسباب مجتمعة فإن وجود الحركة الشعبية كان مقتصرا علي نحو رئيس في الجنوب الشرقي وجنوب وغرب الإقليم . قدر أن ثلثي المدنيين كانوا يعيشون تحت سيطرة الحكومة (أكثرهم في معسكرات إعادة التوطين وثلثا فقط في مناطق الحركة. في عام 1998 استفادت الحكومة من وقف اطلاق النار في الجنوب إثر المجاعة في بحر الغزال وحشدت قواتها في جبال النوبة (التي ما زالت مستثناة من اتفاقيات الإغاثة) جددت الحكومة هجومها في نوفمبر على 4 جبهات وأصدرت الأوامر بسحق التمرد لأشهر ثلاثة كان جزاء من الهدف هو إبقاء قضية تقرير مصير النوبة خارج أجندة مفاوضات الايقاد المتجددة وقد تم صد الهجوم أخيرا في فبراير 1999م.

بدأت الحرب في جبال النوبة باجتذاب إعلاماً عالمياً معتبرا غطى على الأحداث في باقي السودان بما في ذلك الجنوب فقد تم تقديم النوبة على أنهم نموذج لشعب مهدد بالانقراض مثل كل الأنواع المثالية المهددة بالانقراض وجد المتعاطفون الأجانب في المرحوم يوسف كوه الذي توفي بالسرطان في بداية العام 2001 قائداً ملهماً وانسانياً وهذا ما يفتقره جون قرنق. رأوا في مشروعه للتعبئة السياسية بدايات لديمقراطية نابعة من قواعد غائبة أعماق في مناطق الحركة الأخرى. كثيرا ما اغفلت التوصيفات المعجبة بصراع النوبة التحرري حقيقة ان منجزات النوبة في دفاعهم عن ذاتهم قد تأسست على استيعابهم في الحركة فان أعطي الحراك السياسي دوراً أكبر في قيادة الحركة في جبال النوبة مما هو في المناطق الأخرى فإن تعبئة سياسية أكثر قد تكون مطلوبة جزئيا للبدء بها وفي 1989 كانت شعوب النوبة تفتقر الى الإجماع السياسي حول التحرير الذي كان موجودا في الجنوب في العام1983. وكانت لديهم هياكل قيادية أقل ديمقراطية من معظم أجزاء الجنوب التي تحت قيادة الحركة الشعبية فصاروا أقرب للنظام التمثيلي الذي يستخدمه الرعاة النيليون لعقود.

مع إقرار أوجه الشبه والارتباطات هذه فان جبال النوبة مثلها مثل المناطق الأخرى خارج الجنوب كانت تمارس استقلالية أكبر بوصفها ساحة للحرب. هنالك نقاط اختلاف بائنة وجدل بين الحركة الشعبية في جبال النوبة والحركة والجيش الشعبي في الجنوب تتركز حول مسألة الأرض وتقرير المصير. كان كل من الحركة والجيش الشعبيين يرسما سياسة واضحة ومتماسكة حول حقوق الأراضي في كامل القطرعلي الرغم من أن موضوع ملكية الأراضي قد زودهم بأغلب مقاتليهم خارج الجنوب وبرغم حقيقة أن امتلاك أراضي واسعة كانت إحدي أهداف الحكومة الاقتصادية للحرب. لاقت بعض محاولات الحكومة نجاحاً في الحصول علي دعم دولي لسياستها حول ملكية الأراضي باسم التنمية والسلام. فكانت النتيجة أن تدفقت الاستثمارات العالمية الكبيرة في الزراعة

الالية للأراضي المملوكة عبر المؤسسات المالية مثل البنك الإسلامي ووكالات الإغاثة والتنمية مثل: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد يُمكّن الحكومة من استدامة ما يُعترض عليه بشدة. وكان تحويل الأرض بحكم الأمر الواقع سيطرح في أي مقترحات سلام تقدم في أي منبر مفاوضات.

أُبقي مصير النوبة المجردين من أراضيهم خارج أجندة المفاوضات، لأن تقرير مصير النوبة نفسه أبعد من الأجندة. هذا أمر يحمل كوامن أكثر لتقسيم الحركة الشعبية. صار ضم النوبة للحركة ممكناً في مقترح الحركة الشعبية الأساسي لبناء سودان جديد مكان السودان المتحد القديم. ظل الناشطون السياسيون النوبة ضد الانفصال، فتقرير المصير بالنسبة لهم يعني الحكم الذاتي أكثر من الاستقلال. وواجهت فكرة احياء النوبة بالسؤال التالي أين ستكون الحدود؟ أوضح المرحوم يوسف كوه مراراً أن النوبة سجناء الجغرافيا علي الخط العازل بين العرب والافارقة في السودان. لم يكن الأمر فقط مع الحكومة الحالية لكن شركاء الحركة في التحالف الوطني الديمقراطي هم من اعترضوا على توسعة حق تقرير المصير ليشمل النوبة والانقسنا في جنوب النيل الأزرق أو أي شعب آخر يقيم خارج حدود الجنوب الإدارية.

استقبل تأكيد التزام الحركة الشعبية بتقرير المصير للنوبة في أكتوبر 1997 ببعض الارتياح لكن ظل القلق باقيا بشان قوة ذلك الالتزام. لقد تم تعميق ذلك القلق باحداث مؤاخرا؛ فقدت حرمت وفاة يوسف كوة النوبة من قائد محبوب وسياسي بارع مخضرم وملتزم. أدرك بعض القادة الجنوبيين أن شبه اجماع الشمال لتضمين جبال النوبة في أي لااتفاقية سلام أكثر وضوحاً ضد ربط مستقبلهم ببنية تلبية تطلعات النوبة. كان التركيز الدولي على جبال النوبة بوصفها قضية منفصلة عن الجنوب ستؤدي إلي زخم صفقة منفصلة للنوبة.

2.2.9 جنوب النيل الازرق

تعد منطقة جنوب الدمازين المجاورة لأثيوبيا وإقليم أعالى النيل في اوجه عديدة الأكثر خصوصية عن شمال السودان. فسكانها الاصليون في أغلبهم من غير العرب، وهم خليط من المسلمين وغير المسلمين. كانت جبال الأنقسنا والتي يسكنها شعب كامك (وربما يقصد القمس) تشكل مأوى طبيعياً كما تمتد من سفوح الهضبة الأثيوبية إلى الجنوب مثل جبال النوبة التي وفرت ملجأً يأوى إليه الشعوب من أصول متنوعة يعيشون على هامشها مجموعات أكبر والحكومات المحلية.

حاول البريطانيون رسم حدود عرقية لضم الشعوب الافريقية الوثنية إلى مديرية أعالي النيل لكن في الواقع شمل ذلك منطقتي شالي ويابوس ليعاد ضمهما الى النيل الأزرق مباشرة قبل الاستقلال.

تارجحت بالتالي جنوب النيل الأزرق في حافة الحرب الأهلية الأولى لكنها لم تنخرط فيها فلقد تم إبعاد المبشرين الأمريكان من شالي مع مبشرين آخرين في الجنوب في العام فى عام ,1964 ولكن المتمردين الجنوبيين لم يكونوا ناشطين الى هذه النقطة شمالا. ولم تكن هذه المنطقة ساحة للمواجهه السياسية مع تمدد الدعوة الإسلامية وفتح المنطقة للاستثمارات عبر تطبيق قانون الأراضي غير المسجلة لعام 1978 إلا بعد هذه الحرب. وفرّ المستثمرون الخليجيون قروضا لمؤسسة الزراعة الآلية التي شرعت في فتح مشاريع بُدأت بإقامة مشاريع زراعية على امتداد المناطق المنخفضة وفتحت جبال الأنقسنا لقطع الأخشاب واستخراج المعادن.

ولأسباب تاريخية وثقافية خيرت اتفاقية أديس أبابا منطقة شالى الاستفتاء ما إذا كانت تريد الانضمام إلى الإقليم الجنوبي لكن لم يجر الاستفتاء وتمت مضايقة الذين طالبوا به. وعلي جه خاص زعماء الكنيسة من الأدك الناطقين بالكومان وقد ازدادت مضايقتهم بعد تفجر الحرب وتأسيس الحركة في 1983 وبنهاية عام 1985 دشنت الحركة وجودها في الجبال الواقعة جنوب الكرمك داخل الحدود الأثيوبية.

وفرت مجاعة العام 1985 فرصة لمزيد من الدعوة والمواجهات. فقد اقامت منظمة الدعوة الإسلامية مشاريعها فى المنطقة، إلا إنها أعلنت أن الإغاثة حق للمسلمين الملتزمين فقط. وخلال الفترة الزمنية ذاتها بدأت المنظمات الكنيسة والمنظمات غير الحكومية مثل منظمة الرؤية العالمية فى توزيع الإغاثة لمختلف المجتمعات المحلية عبر قادة كنيسة أودك. شهدت الحملة الانتخابية لانتخابات 1986 نموا لحركة الأخوان المسلمين في الكرمك حيث تم انتخاب نائبا ممثلاً للجبهة الإسلامية القومية. وصار النائب الجديد نشطا في الأمن والسيطرة علي توزيع المعونات فى المنطقة .ونتيجة لذلك، وجد قادة كنيسة أدوك أنفسهم في مواجهة سياسية فيما يتعلق بمسألة الاغاثة.

فى عام 1986 تم توظيف العمال من الأدك في القوة العاملة لمشروعات الزراعة الآلية في وسط النيل الأزرق التي يديرها مستثمرون من التجار. وتم تجنيد آخرين فى وحدات الجيش الشعبى لتحرير السودان. إثر الاشتباكات بين الجيش والجيش الشعبى لتحرير السودان، ووصمت الحكومة جميع الأدك بالتمرد. وبدأ الجيش السوداني ومليشيات قبائل رفاعة بإحراق قرى وكنائس الأدك

بصورة منهجية في المناطق حول شالي في عام 1987م. وكذلك نشطت قبائل رفاعة في قتل المشتبه في تعاطفهم مع الجيش الشعبي من عمال الزراعة في مشروعات الزراعة الآلية. قام جنود الحركة الشعبية من الأدوك بإجلاء مواطنيهم إلى داخل الحدود الأثيوبية.

كما احتلت الحركة الشعبية الكرمك مرتين في عام 1987 والعام 1989م. بعد احتلال الكرمك في المرة الأولى حاولت حكومة الصادق المهدي استنفار الشعور القومي العربي داخل وخارج السودان لاستعادة المدينة الشمالية وكانت هنالك عمليات انتقامية ضد المدنيين في الدمازين حيث أوقفت الشرطة والجيش الجنوبيين والمتعاطفين مع الجيش الشعبي بناء علي الملامح العرقية والانتماء الديني فقط ، سواءً كان هؤلاء المعتقلين ينتمون إلى النيل الأزرق أو إلى الجنوب.

إضافة إلى العزل الديني والعرقي الذي رسم على امتداد جنوب النيل الأزرق وتأثرت المنطقة بعامل ثالث وهو العامل الدولي نتيجة للحرب الأهلية في أثيوبيا وقد تعاونت جبهة تحرير أروما مع الجيش السوداني داخل النيل الأزرق في مناطق بعيدة جنوباً مثل يابوس في ذلك الوقت وساعدت في إبقاء الطرق مفتوحة للجيش السوداني المتمركز في الكرمك. هجم الجيش الشعبي وشتت معسكر جبهة وجيش تحرير أروما في يابوس في 1989م وهاجمت جبهة تحرير شعب التقراي وجبهة تحرير أروما (بدعم من الجيش السوداني) منطقة أسوسا في 1990 وشتت اللاجئين من النيل الأزرق من معسكر تسور في هذه العملية.

مع سقوط منقستو واجلاء الجيش الشعبي من أثيوبيا في 1991، استمر الإقليم في التأثر بانتشار النزاعات السياسية في أثيوبيا واستقر النازحون بسبب الحرب والمجاعة في أراضي الأنقسنا ومناطق أخرى ليكونوا عمالاً في مشاريع الزراعة الآلية. وأقيم عدد من هذه المشاريع خارج الدمازين تحت ملكية أسامة بن لادن وإدارته وشكلت معسكرات تدريب للجماعات الإسلامية الأثيوبية والأريترية. فهاجمت الحركة الشعبية وقوات التحالف السودانية التابعة للتجمع الوطني الديمقراطي هذه المعسكرات بالتعاون مع القوات الأثيوبية عندما فتح مالك عقار - وهو قائد مسلم في الجيش الشعبي - جبهة النيل الأزرق في مارس 1996م واستولي علي الكرمك وقيسان في 1997 ووصل بجيشه قرب الرصيرص والدمازين. وفي بداية عام 1999 سيطر الجيش الشعبي على مناجم الذهب التي يديرها الصينيون بالنيل الأزرق بالقرب من الحدود الأثيوبية وصارت حقول البترول في خور عقار في شمال أعالي النيل تحت مرمي من مدفعيتهم.

9. 2. 3. شرق السودان

يبلغ تعداد شعوب البجا (الهدندوة والأمرأر والبشاريون والبني عامر) في البحر الأحمر وكسلا حوالي نصف مليون نسمة جميعهم مسلمون لكنهم من غير العرب أصلاً ولغةً. فكانوا في أغلبهم رعاة إبل ومربي قطعان صغيرة لكن تدريجيا نتيجة لفقرهم في عام 1980م عملوا عمالاً في الزراعة الآلية وحمّالين في ميناء بورتسودان.

فقد البجا في جفاف 1980م ما يقرب من 80 في المئة من ثروتهم الحيوانية وفي الوقت نفسه تقلصت رقعة الرعي نسبة لتناقص أعداد الحيوانات، واحتل الغرباء القادمون من أماكن أخري أجزاء واسعة في عملية توطين بدأت قبل الثمانينيات. وهم المهاجرون من غرب افريقيا والنوبيون الذين تمت إعادة توطينهم عند فيضان بحيرة ناصر واللاجئون الأرتريين. لكن كانت هنالك مصالح اقتصادية للتوسع أثناء انحسار البجا فرعاة الرشايدة العرب الذين ازدهروا بتهريب الماشية عبر الحدود أثناء الحرب ضد مانقستو في أريتريا وأثيوبيا تمددوا في أراضي البجا وقد سُلمت مناطق رعي أخرى لمشاريع زراعة القطن والزراعة الآلية في الجزء الجنوبي من الإقليم بنفس النمط الذي رأيناه في مناطق اخري من البلد مثل جنوب النيل الأزرق وجنوب كردفان.

هذه التطورات الاقتصادية الجديدة في الإقليم قد دعمت سياسة الحكومة الإسلامية عالمياُ بعد سقوط منقستو. فتسللت الجماعات الإسلامية إلى أريتريا من السودان علي امتداد العامين 1993 و 1994 مما قاد أريتريا في النهاية لتقطع علاقتها الدبلوماسية مع الخرطوم في ديسمبر 1954 واستغلت أراضي بعض البجا معسكرات تدريب للتنظيمات الإسلامية الأجنبية ومشاريع زراعية للتمويل واعاشة معسكرات التدريب. وكان أنشط الأشخاص في المنطقة هو الإسلامي السعودي أسامة بن لادن والذي كان لديه عدد من الانشاءات والمشروعات في السودان.

كان هنالك تجاهلاً تدريجياً للمصالح والشئون المحلية فلم يستفد البجا من شراكة الحزب الإتحادي الديمقراطي مع الصادق المهدي في الثمانينات، فقد حاولت حكومة الصادق الإسلامية حظر ممارسات شعبية للبجا لاعتقادهم أنها لا تتماشي مع الإسلام المتشدد مثل: طقوس الظار بين النساء . وقد عاني الناس أكثر تحت حكومة الجبهة الإسلامية العسكرية التي أعدمت عددا من الضباط البجا في 1990م. وتضافرت عوامل مثل تبني الجبهة الإسلامية للثقافة العربية الأحادية ونسختها من

الإسلام المتشدد والاستيلاء المستمر علي الأراضي وتجنيد البجا في قوات الدفاع الشعبي والتقارير عن اختطاف الجيش للنساء والأطفال كلها لانبعاث مقاومة النوبة.

تم احياء مؤتمر البجا تحت مظلة التجمع الوطني الديمقراطي المرتكزة في أسمرا. في العام 1994 أسس العميد السابق عبد العزيز خالد قوات التحالف السودانية وقد جند أول مقاتليه من الجنوبيين والنوبة المنشقين عن الجيش وتم هذا في مراكز ثقل للحزب الاتحادي الديمقراطي في النيل الأزرق وشرق السودان. فصارت قوات التحالف السودانية لاحقا أحد أنشط المجموعات العسكرية في المنطقة محدثةً تنافساً سياسياً مع الحزب الاتحادي الديمقراطي العضو الشريك. وبألحاح من أريتريا تم تشكيل قيادة موحدة للتحالف الوطني الديمقراطي تحت قيادة جون قرنق في 1996 وصارت الأنشطة العسكرية في شرق السودان أكثر تنسيقا لكن مساهمة حزب الأمة والحزب الإتحادي الديمقراطي في قوات التحالف ظلت ضئيلة. حيث تمت معظم العمليات بواسطة قوات التحالف السودانية ومؤتمر البجا ولواء السودان الجديد الذي شكله الجيش الشعبي خصيصاً. دارت العمليات العسكرية لمدي أقل بكثير مما هو عليه في الجنوب وجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق حيث أخضع الجيش الشعبي أراضي شاسعة لسيطرته. واحتوت العمليات علي سلسلة من هجمات العصابات ضد المنشاءات العسكرية حول القلابات وكسلا وعلي امتداد طريق كسلا بورتسودان وبورتسودان الخرطوم وقد كان المنشأ حديثا ومشاريع الزراعة الآلية ضمن الأهداف.

كانت هنالك نداءات لتقرير المصير في شرق السودان لكن لم تنشأ حركة انفصالية جديدة ولقد سرّع تهميش البجا من السياسات المركزية من تحلل البجا من التحالفات القديمة إضافة إلى ذلك تم فرض واقع عالمي جديد بحرب أريتريا من أجل الاستقلال. استفاد البجا بطرق شتي من وجود الحركة الشعبية لتحرير أريتريا في شرق السودان اثناء الحرب. وذلك عبر توفير الحركة الشعبية لتحرير أريتريا دوماً خدمات للبجا المحليين والتي توقفت حكومة السودان عن تقديمها. أعطت سياسة السودان الدائمة للاحياء الإسلامي في أريتريا بعد سقوط منقستو (كما في أجزاء من اثيوبيا) قدرات عسكرية أرترية جعلتها تحت تصرف المنشقين البجا وهي فرصٌ لم يتمتعوا بها من قبل. فسهل الارتباط العسكري المباشر بين معارضي البجا والجيش الشعبي، الأمر الذي لم يكن متخيلاً وقوعه في ظل السياسة الإنفصالية والإقصائية لأنانيا القديمة.

تفجرت الحرب الأرترية الأفريقية في 1998 وهزيمة الجيش الأرتري في مايو 2000 وخاصة في غرب أرتريا قرب الحدود السودانية بين أن المعارضة السودانية لم تتمكن من الاعتماد علي القواعد الارترية والدعم المادي في واقع الامر صار موقف المعارضة السودانية داخل شرق السودان هشاً. وجدت بعض وحدات الجيش الشعبي نفسها منقطعة ومعزولة، لكن أي مزايا قد تكون الحكومة السودانية حصلت عليها من الفوضى في ارتريا لم يكن كافيا لانهاء التمرد في الشرق وعلى العكس من ادعاءات الحكومة فإن التمرد في الشرق لم يكن من صنيع القوة الخارجية المعادية للسودان فقط مع ذلك تمت الاستفادة كثيرا من العداوات الدولية التي أثارتها تدخلات السودان في شئون جيرانهم السياسية. ترتبط الأسباب بقوة أنماط التجريد والقمع نفسهما التي غذت المعارضة في أجزاء أخري من البلاد.

4.2.9 دارفور

كانت منطقة دارفور التي يتراوح عدد سكانها بين ثلاثة ونصف إلى أربعة ملايين نسمة دائماً على علاقة غير مستقرة مع الدولة المركزية. وتتمتع دارفور بسلطنات مستقلة حتي الغزو التركي المصري أواخر عام 1870م، أُلحقت باكراً بالمهدية في عام 1880م، ثم أسست لاحقا معارضة ضد المهدية عندما أصبح الحكم في أم درمان قمعيا. فاستعادت السلطنة استقلالها لفترة وجيزة بعدما أطاحت القوات الإنجليزية المصرية بالدولة المهدية، وحافظت على وجود مستقل حتى غزوها النهائي وإدماجها في السودان في عام 1916. وقد أُحتفِظَ بالكثير من مؤسسات السلطنات القديمة تحت الإدارة الأهلية، حيث أسهم تاريخ من الحكم الأهلي في تمكين الإدارات المتعاقبة في التوفيق بين المصالح المتضاربة لمجموعات المزارعين المستقرين (أبرزهم الفور) والبقارة وغيرهم من الرعاة شبه الرحل. رغم أن غالبية سكان دارفور مسلمون إلا أن جُلّهم ليسوا من أصول عربية. وتعيش مجموعات رعوية غيرعربية عديدة في الأجزاء الجنوبية والشمالية من المنطقة، وتعد الزغاوة أكبرها، حيث ينتشرون على الحدود مع تشاد.

تزامنت التغييرات في الهياكل الإدارية، بما في ذلك إلغاء الإدارة الأهلية، في عام 1970م في فترة انخفاض طول الأمطار والمجاعات المحلية وارتفاع العنف السياسي عبر الحدود الدولية في تشاد .ونتيجة للجفاف الممتد منذ منتصف السبعينيات حتى مطلع الثمانينيات من القرن العشرين، كانت هناك تحركات سكانية كبيرة للرعاة من شمال دارفور وتشاد إلى الحزام الزراعي الأوسط،

الوقت الذي كان فيه استخدام الأرض للزراعة أكثر توسعاً وتكثفاً ، ويغذي الفور والمزارعون الآخرون أسوق المراكز الحضرية في دارفور وأماكن أخرى في السودان بالمحاصيل الزراعية. أما الهياكل الإدارية التي كانت تنظم العلاقات بين القبائل فلم تعد قائمة، وعندما أدى الترحال الموسمي الي استقرار دائم للرعاة الذين فقدوا ماشيتهم تطورت نزاعات بين المهاجرين والسكان المقيمين. ومع احتلال الفور للمناصب العليا في الحكومة الإقليمية، أدت التغيرات الهيكلية الواسعة في الحكم الإقليمي ابتداءً من عام 1981 إلى رفع وتيرة الاستقطاب السياسي في مقاربة المواجهات بين الرعاة وغير الرعاة. وفي الوقت نفسه، حُرِمت الحكومة الإقليمية من الموارد المالية والوسائل لتعالج الآثار المتراكمة للجفاف. ومع عدم رغبة الحكومة المركزية فى الاعتراف بوجود جفاف فى البلاد، تم وقف المساعدات الغوثية الخارجية .فاستقال حاكم دارفور احتجاجا فى عام 1983.

كانت الحكومة المركزية في ظل نيميري لا تريد تقديم الغذاء، بل كانت ترغب في إغراق الإقليم بالأسلحة. وفي أوائل عام 1980م، تم تدويل الحرب الأهلية التشادية باعتبارها ساحة معركة للمواجهة غير المباشرة بين ليبيا والغرب. وقامت حكومة السودان المتحالفة آنذاك مع الولايات المتحدة، بنقل الأسلحة إلى تشاد عبر دارفور، واستفاد منها المكون غير العربي لاتباع حسين حبري، بما فيهم الزغاوة الرعاة. وردت ليبيا بتسليح الجماعات العربية، وكثير منهم من الرعاة الذين ينتشرون في الحدود بين تشاد والسودان .ومع سقوط نميري، توطدت العلاقات بين السودان وليبيا، ليس أقلها مساهمة ليبيا ماليا في حملة الصادق المهدي الانتخابية لعام 1986 .وقد أدى اندلاع الحرب التشادية الليبية في الفترة 1976-1987 إلى زيادة الأنشطة الليبية في دارفور، ليس فقط بتحركات القوات عبر الأراضي السودانية، بل أيضا بالأسلحة والأموال التي وزعت على الوحدات العربية شبه العسكرية المنظمة حول أيديولوجية القومية العربية.

تغزلت الفور بحزب الأمة في العام 1960م في محاولة للوصول إلى مركز سياسي ولكن مع عودة الصادق إلى السلطة في 1980م تم تسليح البقارة والقبائل العربية في الجنوب و الشمال .ولم يقتصر ذلك على المصالح الدينية والسياسية للأمة، حيث إن المجموعتين في دارفور من الأنصار، ولكن أيضا المصالح التجارية للتجار النيليين العاملين في تجارة الماشية، وكثير منهم أيضا من حزب الأمة .وقد عزز استيلاء الجيش و الجبهة القومية الإسلامية من سلطة تلك الميليشيات عندما اعترف بهم قانون الدفاع الشعبي رسمياً كمجموعات شبه عسكرية في نهاية عام 1989م. وعندما امتدت

حرب في تشاد إلى دارفور، زادت حدة الانقسام بين العرب و"السود" (زُرق)، مع معادلة الأحزاب الإسلامية السودانية الإسلام بالعروبة.

وأدت هذه النزعة العرقية إلى إصطفاف المجموعات غير العربية في دارفور، كالزغاوة والفور على وجه الخصوص، نحو هبري في تشاد وبعيدا عن الأحزاب الإسلامية في السودان. تركزت الحرب في دارفور على الأرض، مع محاولة المهاجرين والرعاة البدو في الحصول على الحواكير من المستأجرة سابقا من الفور. وكما هو الحال في شمال بحر الغزال، ففي دارفور، تم استهداف أساليب العيش، كما تم تدمير البساتين والمزارع والحقول والقرى لجعلها غير مجدية. وبحلول عام 1989م، قتل 5000 من الفور ودمر 40،000 من منازلهم، مقابل 400 عربي قتلوا وأحرق 700 خيمة. توقف دعم هبري بعد هزيمته في ديسمبر1990م. مع تحالف سبعة وعشرين قبيلة عربية ضد "الزرق"، تحالف بعض الفور مع الجيش الشعبي لتحرير السودان، وفي نوفمبر 1991 قاد داود بولاد، وهو ناشط من الفور في جماعة الإخوان المسلمين والجبهة الإسلامية القومية، قوات من الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى دارفور نفسها.

وكان التوقيت ضده. حيث من الصعب معرفة ما إذا كان الجيش الشعبي لتحرير السودان ينظر إلى حملته إلى دارفور على أنها ليس مجرد تكتيك تشتيتي لإحداث شرخ في الشمال لمقابلة ذلك الشرخ في الجنوب. ومع توقف الإمدادات من إثيوبيا، وانشغال القوة الرئيسة للجيش الشعبي لتحرير السودان بانشقاق فصيل ناصر، تُرك بولاد لقدره .فهُزمت قواته، وأُسر وأُعدام في يناير 1992 .

وفي الوقت الراهن، تركزت إعادة تأكيد الحكومة لسلطتها في دارفور على تعزيز الجيش وإقامة السيطرة المباشرة، مع تعيين الولاة من خارج المنطقة .وما زالت مسألة الأراضي عالقة ولم تحل بعد .ولا تزال المعارك مستمرة، على الرغم من أن الحكومة رفضت الاعتراف بأنها لا تقاتل سوي_"اللصوص" و "الخارجين على القانون ."كما انضم الفور الذين أسسوا التحالف الديمقراطي الفدرالي السوداني أيضاً إلى التجمع الوطني الديمقراطي وبدأو تدريبا عسكريا في أريتريا في عام 1997م. وحاصر انعدام الأمن المتزايد المساليت في الفترة 1998-1989م فأدت النزاعات مع الرزيقات إلى نزوح أكثر من 100000 شخص داخليا، وفي أماكن أخرى حوالي 20000 إلى 40000 لاجئ في تشاد. وقد أصرت الحكومة على أن هذه مجرد اشتباكات "قبلية"، ولكن ظهور رجال يرتدون الزي العسكري يشي بخلاف ذلك.

وقد حاولت الحكومات المتعاقبة رفض القتال الذي اندلع في الشمال وعلى طول حدودها مع الجنوب على أنه مجرد اشتباكات "قبلية" خرجت عن السيطرة. وقد ادعوا ذلك حتى عندما غذوا هذا القتال بدعم رسمي وشبه رسمي لما يسمى بالميليشيات القبلية .ومن الخطأ أن نعزو هذه الحروب الجديدة كليا إلى تصدعات المعارضة القديمة في شمال السودان .وتوجد تصدعات من هذا القبيل، ويمكن استخدامها لتعبئة الدعم السياسي والعسكري، ولكن هذه التعبئة استمرت لأهداف أوسع نطاقا من النزاعات المتعلقة بحقوق الرعي والماء.

استخدمت احزاب المركز الدعوة للأسلام والقومية العربية للتغلب على السخط من التهميش في مناطق أخرى من الشمال. ولا يقتصر النداء على القواسم الداخلية فحسب، بل على نحو متزايد بشأن الوصول إلى حلفاء خارجيين أقوياء. إن قوة الأيديولوجية القومية العربية، مهما كانت قواعدها الحالية وهمية خيالية لقاعدتها الفعلية، يمكنها أن تربط المجموعات المحلية بمجتمع دولي أوسع، وتوفر لهم فرصة لاستقطاب ذلك الدعم للصراعات الداخلية - تحالف القبائل العربية في دارفور الذي يناشد ليبيا خارج السودان وأحزاب حزب الأمة والجبهة الإسلامية القومية داخل السودان. حشد الصادق المهدي الشمال العربي لاستعادة الكرمك؛ ناشدت الحكومات المتعاقبة الدول الإسلامية الغنية بمدها بالعتاد العسكري لمواجهة التمرد "المناهض للعرب" في الجنوب .وإذا كان ثمن ذلك الدعم الأوسع نطاقا هو أن يتوافق مع أجندة دولية لإسلاميين مثل أسامة بن لادن، فإنه كان على الأقل بالنسبة لبعضهم (الترابي على وجه الخصوص)، ليس ثمناً قليلا يستحق أن يدفع مساهمة إضافية .

3.9 حروب كثيرة و سلام واحد؟

عند إعادة فتح مفاوضات الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (الايقاد) في عام 1997م، أصرت الحركة الشعبية لتحرير السودان على أن وحدة البلد لا يمكن أن تكون إلا باستبعاد الدين من السياسة . ورفضت الخرطوم ذلك، وأصرت على "سلامها من الداخل"، واقترحت دستورا جديدا والذي كان يتعين على جميع السودانيين الآخرين قبوله كأمر واقع .وما زال العديد من أعضاء التجمع الوطني الديمقراطي يشعرون بالقلق إزاء استبعادهم من الهيئة الحكومية الدولية للتنمية، خوفاً من أن يؤدي أي اتفاق بين الحكومة والجيش الشعبي لتحرير السودان إلى انفصال الجنوب، تاركا الشمال في قبضة الجبهة الإسلامية القومية.

عندما بدأت التصدعات في الإئتلاف الحكومي في عام 1999م وانهيار جبهة الخلاص الديمقراطية السودانية المتحدة والقطيعة بين البشير والترابي، وإبعاد الترابي من الحكومة، بدأ التجمع الوطني الديمقراطي أيضا في التشظي (القسم 7.6.3 .(ورأى البعض أن أمام البشير الفرصة الآن "ليحذو حذو النميري" في تحقيق تسوية مع الأحزاب القديمة). وقد دعا النيميري بالفعل من المنفى وخصص له معاشاً). انسحب الصادق المهدي من التجمع الوطني الديمقراطي وعاد إلى السودان. ولم تحظ هذه الخطوة بشعبية حتى داخل حزب الأمة، ولكن الضغط المصري أجبر التجمع الوطني الديمقراطي على قبول خطوة الصادق.

طوال أواخر التسعينيات من القرن العشرين، فرضت الحكومة الأمريكية ضغوطاً اقتصادية وسياسية متزايدة على السودان، مدفوعا جزئيا بدعم السودان المفتوح للمنظمات الإرهابية الإسلامية، ولكن أيضا استجابة لضغوط مسيحية محلية قوية وجماعات الضغط المناهضة للرق .وقد أدى تطور النفط السوداني إلى تغيير في الرأي العام الدولي بحلول عام 2000م (القسم 10.5)، مع الاتحاد الأوروبي (فرنسا وألمانيا بشكل خاص، ولكن ايضا تبعتها المملكة المتحدة) منتقدة علي نحو متزايد العدوانية الأمريكية ومع نمو مصالحهم في النفط السوداني وجدت حركة الجيش الشعبى لتحرير السودان نفسها تحت ضغط متجدد للتفاوض مع الخرطوم وبينما كانت إثيوبيا وإريتريا في حالة حرب مع بعضها البعض، كانت عملية السلام برعاية الايقاد الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية قد ماتت فعليا .واستغل عدد من الحكومات الغربية المانحة فرصة تفاوض الحركة الشعبية لتحرير السودان مع المنظمات غير الحكومية، على مذكرة تفاهم حول سلطتها كشبه حكومية، لخفض المساعدات الغوثية لشريان الحياة للسودان وجنوب السودان (القسم 10-4) . كما أكد قرنق مراراً وتكراراً للتجمع الوطني الديمقراطي ومصر على التزامه الشخصي بسودان موحد، بدأ السودانيون الآخرون مناقشة إمكانية تقرير المصير بجدية أكبر. أعلن بونا مالوال القطيعة مع قرنق بصورة دراماتيكية في صفحات الجريدة الديمقراطية السودانية في عام 2000م، وكانت هناك تقارير عن اتفاق يتم التوصل إليه بين الصادق المهدي وأبيل البير وبونا ملوال على شروط من بينها حكومة يمثل فيها حزب الأمة وتنظم استفتاء حول استقلال الجنوب بعد فترة انتقالية مدتها أربع سنوات.

ومع استمرار الحرب بلا هوادة، يطرح السؤال: ما الذي يقاتل الناس من أجله؟ فهناك الآن مقاتلون أكثر تنوعا مما كان عليه في عام 1983م، وهم يقاتلون من أجل أهداف آنية مختلفة .في نهاية المطاف ما يشترك فيه الجنوبيون مع النوبة وشعوب جنوب النيل الأزرق ومسلمي دارفور من

غير العرب وشرق السودان هو الرغبة في بلد أكثر عدلا .إلى حد ما، وهذا ما كان يجمعهم مع الجماعات المعارضة الرئيسية في الشمال التي لا تزال في التجمع الوطني الديمقراطي .لكن تصورات ذلك العدل تتباين، والعدل الذي يعالج مجموعة واحدة من المظالم قد يفعل ذلك على حساب مظالم الآخرين .وهناك عدد أقل من الجنوبيين الآن مستعدون للوقوف إلى جانب رؤية الحركة الشعبية لتحرير السودان الأساسية حول "السودان الجديد" الموحد .ومع ذلك، فإن الجنوب المستقل لن يحل بحد ذاته المشاكل التي تواجه المناطق الأخرى التي لا تزال جزءا من الصراع .ومع دخول وسطاء دوليين جدد مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001 وحرب الغرب ضد الإرهاب، هناك خطر من أن المخاوف الكبرى من أجندة سياسية دولية جديدة قد تقود هؤلاء المتفاوضين إلى تجاهل تعدد القضايا التي غزت الحروب الأهلية المتشابكة في البلاد.

الفصل العاشر

اقتصاد الحرب وسياسيات الإغاثة

كانت الكلفة البشرية للحرب باهظة، رغم عدم وجود أرقام موثوقة لإجمال هذه الكلفة. بعد ما يقارب من عقدين من القتال أن مسائل قضايا الإغاثة وإعادة التأهيل أصبحت متشابكة مع القضايا المرتبطة بأهداف الحرب وعملية السلام .لقد أصبحت جهود الإغاثة في السودان مسألة خلافية متنازع عليه في مناقشات التدخلات الإنسانية. في هذا الفصل نعود إلى الأسئلة المطروحة في المقدمة: هل الإغاثة قضية سياسية أكثر منها إنسانية؟ هل تؤدي برامج الإغاثة إلى تقصير أو إطالة أمد النزاع؟ هل يؤدي التركيز على الجوانب التقنية للإغاثة إلى سلام دائم؟

وكما هو موضح في الفصول السابقة (4 و 8 و 9)، فإن الطريقة التي أُديرت بها الحرب ترتبط ارتباطاً مباشراً بالسعي لتحقيق أهداف اقتصادية طويلة الأجل في البلد. وينطوي اقتصاد الحرب لدى الحكومة والمتمردين- بدرجات متفاوتة- على الاستيلاء على الايدي العاملة، بقدر الاستيلاء على الأراضي .وعلى الجانب الحكومي، أصبحت الإغاثة جزءاً من استراتيجيتها الإنمائية، فنزوح السكان والاسترقاق واستغلال النفط، التي دائماً ما ينظر إليها المراقبون الخارجيون على أنها مسائل منفصلة، هي في الواقع متشابكة في المجهود الحربي. وفي دورة مستدامة، أدت الاستراتيجية الاقتصادية لتنمية البلد إلى الحرب بقدر ما كانت نتاجا للحرب.

(ميلر بير بوصفه الإبادة الجماعية في جنوب السودان 1983و1993 وصفا كميا (واشنطن اللجنة الامريكية للاجئين، أكتوبر 1993) كان أول من حاول وضع تقديرات ممنهجة لأعداد قتلي الحرب حيث وصل إلى الرقم 1.3 مليون في 1993. عند نشر هذا التقرير ردت اللجنة الأمريكية للاجئين على الانتقادات بقولها إن أي أحد يشكك في ذلك الرقم فإنه ينكر مستوي الدمار البشري وهنا تكمن القيمة الفعلية للمسألة: فقد صممت للفت الانتباه. كما كتب عنه ديفد هينج ببراعة (فإن الأرقام تستخدم بحنكة في الفائدة المباشرة للآخرين سواء جُمِعت الإحصائيات من أعداد تقديرية للمتشردين والحاجة لا ترتبط بالحقيقة طالما أن الانطباع هو ما يهم) (ديفيد هلنج – ارقام من لامكان. حوار تواصل الهنود الامريكان).

أول صعوبة لتقبل أرقام بيرل تكمن في عدم مصداقية المعلومات الديموغرافية الواردة من السودان، وكانت الإحصاء القومي التي منها تم حساب النمو السكاني أو تقاريرعدد الموتي الموثقة

وغير الموثقة. ثم طُبق المضاعف لتضخيم الرقم الإجمالي من هذه البيانات ما يشكل مشكلة اخري فمنذ نشر تقرير بير فإن رقم القتلى جراء الحرب قد ازداد مع كل مرة تذكر هذه الأرقام وصارت الآن الأرقام 2.5 وحتي 3 مليون تذكرعاديا لتُقبل. عند إضافة هذا إلى الأرقام التي تدون مراراً للأشخاص النازحين والذين تم استرقاقهم فإنه يعطي رقما اجماليا يساوي أوحتي يتجاوز السكان المسجلين في الإقليم الجنوبي في 1983. انظر أيضا مارد فيلد الحاكمية العالمية للحروب الجديدة لندن نيورك صفحات رقم 211- 12 حول الأرقام المتباينة والمتداولة في أوساط الإغاثة عن أحد جانبي الصراع)

1.10 الحرب والاقتصاد

بعد انتهاء الحرب الأهلية الأولى، انخرط كثير من الحكومات والوكالات الدولية في التنمية الاقتصادية للسودان .وقد مكن التدخل المتكرر من الولايات المتحدة في إعادة جدولة سداد ديون السودان، فمكنت الحكومات السودانية المتعاقبة من النجاة من الأزمات الإقتصادية في الثمانينيات. بالاعتماد على الدعم السياسي للولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي، والسيولة التي توفرها المؤسسات المالية الإسلامية الدولية مما وجهت مسألة مساءلة الحكومة أمام مكوناتها الداخلية نحو داعميها الخارجيين. وإن المشاركة المباشرة لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الأخرى في دعم مشاريع التنمية وتقديم الخدمات التي كانت في السابق مسؤولية الإدارة المدنية أبعدت الحكومة عن مواطنيها، وبشكل أوضح في الجنوب حيث اضطرت الحكومة الإقليمية بسبب نقص الأموال إلى طلب الخدمات من المنظمات غير الحكومية. فأنشأت مجموعات ضخمة من المانحين الأجانب (بما في ذلك الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية والعراق)، ومؤسسات دولية (صندوق النقد الدولي، والأمم المتحدة، والمصارف الإسلامية) ومنظمات غير حكومية ذات أسماء وتوجهات سياسية مختلفة ملتزمة ببقاء الحكومة ومرتبطة باستراتجيتها القومية في تنمية السودان.

وتجاوز الطلب على الإغاثة احتياجات التنمية حيث جذبت المجاعة أولاً، ثم الحرب انتباه وموارد المانحين والوكالات الدولية. و تحويل الأصول الذي بدأ قبل الحرب قد تسارعت وتيرته أثناء الحرب خاصة بعد انقلاب الجبهة الاسلامية القومية في 1989م. صارت الجبهة الإسلامية القومية أكثر انتظاما وتصميما من الحكومات السابقة في نقل الموارد، سواء من موارد سكان الأرياف في

الأراضي أو العمالة والثروة الحيوانية، أو الأصول القومية مثل النفط، ولكن استراتيجية التنمية هي استراتيجية قبل عام 1983م نفسها، ومنذ عام 1989م حوّلت الحكومة جهود الإغاثة الدولية لتعزيز أهدافها الاقتصادية والاستراتيجية في الحرب، ولكنها حاولت أيضا تسخير التعاون النشط لوكالات الإغاثة من خلال إيديولوجية التنمية نفسها، التي تم تقديمها على أنها محايدة سياسياً واستراتيجية للسلام. حيث روج لهذه السياسة صندوق السلام والتنمية الذي أنشئ في عام 1992، والذي أعيد تشكيله الآن ليصبح مؤسسة التنمية الوطنية .ويمكن حساب مقياس نجاحها إلى الحد الذي قبل فيه المانحون والوكالات رؤاها بشأن التنمية وأذعنت بقيودها على الإغاثة.

وتخاض الحرب الحالية في سياق إعادة توجيهها بوصفها موضوعاً اقتصادياً ملحاً في عام 1970م. وقد أدت استراتيجية "سلة غذاء العالم" في فترة نيميري (التي قادت بقوة إلى إفلاس السودان) (القسم 4.4)، إلى اضطرابات اقتصادية واجتماعية كبرى في الشمال المعتمد على الأمطار. وقد كان للتحول من زراعة الكفاف إلى مشاريع زراعية موجهة نحو التصدير برؤوس أموال كبيرة، الأثر الأكبر في ما يسمى بـ "الحزام الانتقالي" على امتداد جنوب كردفان وجنوب دارفور وجنوب النيل الأزرق ومنطقة الحدود السودانية الأثيوبية مما أدى إلى تجريد صغار المزارعين من حقوقهم العرفية في الأرض، وانتهاك الرعاة لحقوق استخدام الأراض، وإنشاء قوة عاملة زراعية مأجورة كبيرة والذين زادت أعدادهم من خلال النزوح بسبب الجفاف والحرب في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين (القسم 9.2).

إن "التنمية" في السودان ليست محايدة سياسياً. فالصراع حول نوعية "التنمية" التي يجب تنفيذها، ومن سيسيطر عليها ويستفيد من مواردها لم يقتصر فقط علي أصول الجنوب، ولهذا السبب انتقلت الحرب من الجنوب إلى المناطق التي كان فيها نقل الأصول - خاصة الأراضي – أكثر شيوعاً. وبعد نمط اقتصادي بدأ أولاً في العهد التركي المصري في القرن التاسع عشر، حيث أصبح الدين والعرق يحددان بشكل متزايد من يستطيع الوصول إلى أكبر الفرص الاقتصادية عبر التمويل الحكومي والإعفاءات، واستخدام القوة العاملة والسيطرة عليها.

ومع الجهد الإغاثي نفسه، تواجه الوكالات الدولية المشاركة في عملية شريان الحياة للسودان تحت مظلة الأمم المتحدة المتحدة، معضلة كبري حيث تم اللجوء إليهما لتخفيف آثار الأنشطة المدمرة لشريكيها الرئيسيين وهما حكومة السودان والحركات الجنوبية. وفي مناطق الحرب المتأثرة بالقتال

المباشر، استهدف الجيش السوداني، وقوات الدفاع الشعبي، والفصائل الجنوبية والميليشيات المتحالفة معها السكان المدنيين مراراً وتكراراً. ففي بدايات الحرب (1984-1988) هدفت الغارات أساسا إلى حرمان الجانب الآخر من الإمدادات و الدعم المدني، وصار اقتصاد الكفاف لسكان الريف هدفاً أساسياً للقوات المنظمة حيث تم الاستيلاء على المواشي، وأحرقت المنازل ، ودمرت الآبار. أدى القتال بين الفصائل داخل الجيش الشعبي لتحرير السودان في عام 1991م إلى تكثيف طبيعة هذه الهجمات للتجريد من الأصول، حيث تم الاستيلاء على مخازن المحاصيل والزروع أو حرقها، وكذلك تم الاستيلاء على مدخلات الإغاثة والهجوم على مراكزها. وقد أسفرت جميع هذه الأنشطة عن نزوح واسع النطاق، حيث حرم السكان من الفرصة الحصول على الغذاء اللازم، كما فرت مجموعات من مناطق النزاع والتمست اللجوء في أماكن أخرى. وقد نظمت الحكومة والحركات الجنوبية عمليات إعادة توطين قسرية للسكان النازحين في أوقات مختلفة من الحرب.

ويشير نمط الحرب إلى أن استنزاف الموارد والقمع الاقتصادي هما هدفان للحرب، وليس فقط آثارها العرضية .ويحرم السكان من الاستقلال الاقتصادي لممتلكاتهم. وقد أسفرت عمليات هدم مستوطنات النازحين حول الخرطوم، وإعادة توطينهم قسراً في مشاريع و"قرى سلام" حول واو وجوبا، أو في أعالي النيل وجبال النوبة وعلى امتداد الحدود الإثيوبية، عن مستودعات لعمالة متنقلة تخدم غرضين.

1. تنفيذ برنامج (التهدئة) الحكومي من خلال إعادة توطين واستصلاح الأراضي التي كان ينازع عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان سابقا.

2. توسيع السيطرة السياسية والأقتصادية على موارد هذه المناطق من خلال المشاريع الزراعية التي يمتلكها ويديرها مجموعات المصالح الممثلة حالياً في الجيش والحكومة، علي نحو ما كانت الحكومة المركزية والتجار الشمالون قادرون علي فعله أيام الحكومة الأقليمية السابقة للجنوب قبل عام 1983م.

فالاستراتيجية الاقتصادية للجيش الشعبي لتحرير السودان هي لم تكن واضحة. وسابقاً، أُستخدمت تجمعات المدنيين النازحون لجذب موارد الإغاثة، خاصة في مخيمات اللاجئين في إثيوبيا قبل عام 1991م. الأمر الذي لم يكن فاعلاً الآن، لأن الجيش الشعبي لتحرير السودان لا يمارس النوع نفسه من السيطرة الإدارية والسياسية على مخيمات اللاجئين الجديدة في كينيا وأوغندا،

والنازحون الذين استقروا داخل الأراضي التي يسيطر عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان في السودان، أظهروا المقدرة على التحرك والاستقرار في أماكن أخرى. كانت فكرة الحركة الشعبية في الإغاثة منذ عام 1991م تركز على نحو إعادة تأهيل الاقتصاد المعيشي الريفي في المناطق الخاضعة لسيطرتها، بدلا عن إنشاء مزيد من معسكرات النازحين والإغاثة. ومن ثم، فإن استراتيجيتين مختلفتين "للإغاثة" تعكسان الأهداف السياسية المتعارضة في الحرب الأهلية . حيث وسعت الحكومة باسم "التنمية" إلى السيطرة على تحركات نازحي الحرب ومقدراتهم الإنتاجية. أما حركة الجيش الشعبي لتحرير السودان فدعمت عودة هؤلاء السكان إلى مناطقهم الأصلية وإنعاش اقتصاد الكفاف (الاقتصاد المعيشي) من خلال توفير مدخلات الإغاثة. وبقدر ما اعتمد القطاعان الشمالي والجنوبي لعملية شريان الحياة للسودان استراتيجيات الإغاثة الخاصة بشريكيهما في الحرب، إلا أن جهود الإغاثة الدولية أصبحت منقسمة على نفسها.

2.10 جهود الإغاثة الدولية وحيادتها وايصالها

إذا كانت التنمية عملية سياسية، فالإغاثة سياسة مثلها. كان للوضع السياسي الدولي في بداية الحرب تأثيرٌ مباشرٌ على سياسات الإغاثة لدى المانحين والحكومة والجيش الشعبي لتحرير السودان.

1.2.10 العوائق الدولية للإغاثة الداخلية

على مدار السنوات الأولى من الحرب، حافظت إدارة ريغان في الولايات المتحدة على دعم مالي مقدر للحكومات المتعاقبة في الخرطوم، في مقابل العداء تجاه حكومة الدرق في إثيوبيا وشركائها، بما فيهم الجيش الشعبي لتحرير السودان. وفيما يتعلق بتقدم عمليات الإغاثة الفعلية في السودان كان هنالك تآمرٌ نشط بين بعض الوكالات الدولية والحكومة، خاصة في مجاعة بحر الغزال. وعملت الولايات المتحدة على عرقلة توسيع نطاق الإغاثة في مناطق خارج سيطرة الحكومة. وذلك عند قبولها ادعاء الخرطوم الزائف بأن 3٪ فقط من المدنيين الجنوبيين يعيشون خارج سيطرتها، فأكد مجلس الأمن القومي الأمريكي أنه لا حاجة إلى إغاثة خارج المدن التي تسيطر عليها الحكومة. فحذت الأمم المتحدة حذوها وفي عام 1986م، أوقف الأمين العام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي التعاون مع الجيش الشعبي لتحرير السودان .وخلال هذه الفترة، استمرت عمليات تغيير وجهة إمدادات الإغاثة المخصصة للسكان المدنيين في المدن والبلدات الجنوبية، واللاجئين الإثيوبيين في المخيمات على امتداد الحدود من قبل التجار والجيش دون إثارة

أي شكوى عامة أو عقوبات أو تعليق للإغاثة من جانب المانحين أو الأمم المتحدة .وعلى النقيض من برامج الإغاثة التي تديرها الجبهة الشعبية لتحرير التيقري والجبهة الشعبية لتحرير أريتريا عبر الحدود إلى إقليم تيقري وإقليم إريتريا، (فإن امدادات الإغاثة التي وفرتها الولايات المتحدة والدول الأوربية (بمساعدة حكومة السودان) قد دعمت المصداقية السياسية لكلا الجبهتين عند مؤيديها وفي الوقت نفسه تمتعت الأجنحة العسكرية بالإغاثة.

إن التواطؤ بين المانح الرئيس والأمم المتحدة في منع الإغاثة للمدنيين خارج سيطرة الحكومة المباشرة، وفشلها في التصدي لسوء استخدام الحكومة للإغاثة، كان له تأثير مباشر في تشكيل موقف الجيش الشعبي لتحرير السودان اتجاه الإغاثة .ولم يكون راضياً عن تأكيدات الحياد من قبل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، حيث رأت أن أنشطتها تدعم بشكل مباشر استراتيجية الحكومة وتمد الحاميات في الجنوب بالإغاثة. ورأى أن مخالفات الحكومة السودانية، مثل إسقاط طائرة مدنية في ملكال عام 1986م، أثارت إدانة دولية أكثر بكثير من انتهاكاتها الممنهجة والواسعة. إن الشكوك التي تولدت مما بدا أنه نفاق ورياء من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، والذي استمر فترة بدايات عملية شريان الشمال الأولي لم تتبدد تماماً.

الحقيقة المرة أن الجيش الشعبي لتحرير السودان يعمل في منطقة شاسعة وأن النقل البري والاتصالات موسميا. وأن البني التحتية للخدمة المدنية في العديد من المناطق الريفية في تدهور مستمر قبل نشوب الحرب، وقد تنصلت الحكومة الإقليمية تدريجيًا عن تقديم الخدمات بإحالة أمرها إلى المنظمات الدولية. وكان نمط القتال في باكر سنوات الحرب يشير إلى تراجع الخدمات الريفية والشبكات التجارية في البلدات التي تسيطر عليها الحكومة . وكانت سياسة الحكومة العسكرية وحلفائها ينحو إلى تهجير الريف، واخلائه من السكان، وقطع الامداد عن الجيش الشعبي لتحرير السودان من إثيوبيا.حيث قامت الحكومة بدميرت الآبار والمدارس ومباني المستشفيات واللوازم الطبية التي لم تستطع قواتها الاحتفاظ بها، حتى لاتكون في أيدي الخوارج.

إن قدرة الميليشيات (أنيانيا2) على التسلل خلف خطوط الجيش الشعبي لتحرير السودان تعني في الغالب قطع خط إمدادها، مما يكون له عواقب وخيمة على وحداتها التي تعمل بعيدا عن الحدود في بحر الغزال وجبال النوبة. وأدت الهجمات على المستوطنات المدنية ومواردها إلى ازدياد عدد السكان المشردين. وأن الدمار الكبير الذي أحدثتها الهجمات هددت خيارات الإغاثة التي يقدمها

الجيش الشعبي لتحرير السودان. وطالما أن القوات الحكومية يمكنها التنقل عبر المناطق الريفية مستهدفة خدماتها واقتصادها المعيشي، فإن استبدال الهياكل الأساسية المدنية ليس خيارا واقعيا.
شكلت الاستجابة العسكرية التي اعتمدها الجيش الشعبي لتحرير السودان لمجابهة تهديداتها في منتصف الثمانينيات سياساتها الإغاثية.

أولا: انعدام الأمن في المناطق الريفية، شجع الجيش الشعبي لتحرير السودان، فنظم حركة السكان إلى مخيمات اللاجئين داخل إثيوبيا حيث تم توفير بعض الخدمات نسبيا ، حيث توفرت الاغذية والإمدادات الطبية، مما مكن من إرسال مجندين إلى معسكرات تدريب الجيش الشعبي لتحرير السودان وقواعده المحيطة بالمكان.

ثانيا: سعى الجيش الشعبي لتحرير السودان للحد من نشاط الحكومة العسكري في المناطق الريفية بحصار المراكز الإدارية، والحاميات والبلدات والمدن الرئيسة، ومنع الإمدادات الغذائية والطبية عن المدن التي غالباً ما تجلب إليها عبر وكالات العون الخارجي، ومهاجمة تنظيمات المليشات والمدنيين في أماكنهم .

ثالثا: ركزت الإدارة المدنية للجيش الشعبي لتحرير السودان على اختيار المحاكم الأهلية، وإعادة فرض نسق من القانون والنظام، فأدرجت محاكم السلاطين والقانون الأهلي لتسوية المنازعات في قوانين الجيش الشعبي لتحرير السودان، واستخدمت قواته شرطةً لمنع الغارات بين القبائل في المناطق الواقعة تحت سيطرته ولضمان الامتثال لقرارات المحاكم(القسم 7.7) وديمومة قواعد الجيش الشعبي على الأرض والبنى التقليدية للإدارة المدنية، فرض على سكان الريف ضرائب عينية، مما وفر له الحبوب والماشية. وبحلول عام 1988م كان لهذه الاجراءات أثر مشهود في تحسين الأمن للمدنيين تحت إمرة الجيش الشعبي لتحرير السودان.

وفي هذا الوقت أيضا، قاد عدم الرضا بعض الوكالات عن الأمم المتحدة إلى إجراء اتصالات مع الجيش الشعبي لتحرير السودان وبدء عمليات إغاثة محدودة في أجزاء من أراضيه، فاستلهمت منظمة اليونيسيف من أنشطة المنظمات فاقامت مكتبا خاصًا للتنسيق معها في نيروبي يعمل في مد مشروعات صحية خارج نطاق القانون في مناطق الحركة.

وكانت هذه الاتصالات جزءا من الزخم الذي أدى في نهاية المطاف إلى تشكيل عملية شريان الحياة للسودان .ومع الفيضانات العام 1988، التي اجتذبت عددا من الصحفيين إلى الخرطوم، وجه الاهتمام الدولي في النهاية إلى الأعداد الغفيرة من نازحي الحرب الفارين من بحر

الغزال .وكانت اليونيسيف في وضع يسمح لها بالتفاوض مع الحكومة والجيش الشعبي لتحرير السودان حول عملية غطاء يمكن ان يسمح للوكالات المشاركة بالعمل على جانبي ساحة المعركة.

وقد ساعدت هذه الاتفاقية التي كانت في طور الّتشكل السودان لعمل تسوية دستورية للتفاوض عليها لوقف الحرب الأهلية. وتعرضت حكومة الصادق المهدي لضغوط كبيرة من قبل الرأي العام في الشمال للتوصل إلى اتفاق مع جون قرنق. أما قرنق، من جانبه، فقد كان مدركاً ضرورة التصالح مع معارضي الجيش الشعبي الجنوبيين الذين شكلوا أحزاباً سياسية، فتم تمثيلهم في المجلس الوطني (مثل يوهانس اكول وانجلو بيتر) .وفي عام 1988م اتفقوا حول القضايا الرئيسة وعبروا عنها في تحالف أوساب. وكان هناك أمل أن تقود جهود الإغاثة على أقلها إلى هدنة طويلة، إن لم تكن بداية فترة سلام جديدة.

2.2.10 تقدم العون الغذائي:

كان الهدف الأساس من عملية شريان الحياة في السودان هو تفادي مجاعة مبكرة في الجنوب، وكانت الاستراتيجية الرئيسة التي طبقت لتحقيق هذا الهدف الغذائي في عاميها الأوليين هو توزيع الغلال وإقامة مراكز للتغذية لمجموعات سكانية عرضة للجوع، فقسمت عملية شريان الحياة إلى قطاع بالشمال يصل بلدات الحكومة ومقرها في الخرطوم وقطاع بالجنوب يصل مناطق سيطرة الجيش الشعبي من شرق إفريقيا.

حافظت الخرطوم على سيطرتها الكاملة على عمليات الإغاثة في القطاع الشمالي، ووجهت وكالات شريان الحياة في القطاع الجنوبي في عمليات توزيع الإغاثة الأولية. وتم الاتفاق في مفاوضات مع اليونيسيف على تخصيص الغذاء في الجنوب قبل القيام بأي تقرير ميداني. فقدمت قوافل الإغاثة والشحن الجوي بصورة رئيسة إلى أماكن في شرق الاستوائية (الإقليم الذي لم يعان كما عانى جونقلي) وغرب أعالي النيل وشمال بحر الغزال.

ما يُدعى أن عملية شريان الحياة في السودان قد أدركت المجاعة وانقذت الناس منها في 1989م، لم يثبت عمليًا في الجنوب في 1999م الأمر الذي أثبته تدهور الاقتصاد المعيشي وانكماشه في السنوات الخمس الأوائل للحرب، مما أدى إلى تعرض أجزاء واسعة من البلاد لإضطرابات بسبب العوامل الطبيعية في1988م.

وفي العام التالي بدأت عملية شريان الحياة في السودان، ولم تسطع الوصول الى المناطق التي تشهد نقص حادًا في الغذاء وخلص التقرير إلى:
(في العام 1990 وجدنا أن معظم الناس يتعافون من مجاعة 1988م باعتمادهم على أقاربهم ودوائر اتصالاتهم وتبادلاتهم، وقد تم توزرع ما تحصلوا عليه من غذاء عبر اتصالاتهم، لكن عدم توفر المواصلات حد من نطاق توزيعها).

في ضوء هذه النتائج، فقد أوصى تقرير 1990م بالانتقال من العون الغذائي إلى دعم مستمر في الإنتاج والتوزيع المحليين، لقد عرقل عدم تعاون الخرطوم تطبيق توصيات 1990م في بواكيرها. وأثناء الأشهر الأولى للعام 1991 صرفت أزمة المجاعة المتصاعدة في الشمال الانتباه عن عملية شريات الحياة في السودان، لقد قارن مكتب الغذاء العالمي بالخرطوم الكارثة الوشيكة بمجاعة البنقال1943م ورأتها فرصة لاحتضان أكبر عمليات الإغاثة في التاريخ المعاصر، بينما كان التفاوض مع حكومة السودان وممثلي المانحين في الخرطوم حول التحكم اللوجيستي على الاغاثة على امتداد القطر، تم منع قوافل برامج الغذاء العالمي من ارسال العون إلى جنوب السودان وكذلك مُنع توزيع مخزونه الغذائي الموجود سلفا في الجنوب. فتم إعادة توجيه أغذية برنامج شريان الحياة المخصصة للجنوب وكردفان في الشمال. ولم يكن لاحتجاج مكتب نيروبي من أثر معتبر، وفي بداية هطول الأمطار تم الحصول على أذونات للقوافل الجديدة فقط. ونتيجة هذا التأخير هو أن عملية شريان الحياة في القطاع الجنوبي (خاصة برنامج الغذاء العالمي)لم تكن مهيأة للأزمة التي نشبت عند إخلاء معسكرات اللاجئين الأثيوبيين في مايو 1991م.

مع سقوط مانقستو في مايو، في أقل من شهرين أخليت معسكرات **بتانق وبنيدو ودما** من كامل سكانها من اللاجئين إلى السودان. وجدت عملية شريان الحياة للسودان واللجنة الدولية للصليب الأحمر أن عليها محاولة أسقاط الغذاء وبعض مستلزمات الطوارئ من الجو لحوالى مئتي ألف عائد ومحاصر في المناطق النائية على امتداد الحدود السودانية الأثيوبية. ونسبة للقيود التي فرضتها الحكومة على مجهودات الإغاثة في حوض السوباط وجد برنامج شريان الشمال نفسه عاجزا عن تقديم الخدمات الكافية للعائدين.

أعاقت انشقاقات الجيش الشعبي لتحرير السودان في أغسطس 1991، والتي امتدت معاركها عبر جونقلي، عملية شريان الحياة في السودان في تلبية متطلبات أغلبية السودانيين الجنوبيين. عندها أشارت الحكومة إلى تغيير في سياستها المتعلقة بالوصول إلى المناطق، مما سمح بإيصال الإغاثة في

مناطق الجيش الشعبي لتحرير السودان – فصيل الناصر، بينما قُيدت الوصول إلى مناطق الجيش الشعبي لتحرير السودان – فصيل توريت الأكبر بكثير. فتيقن مكتب برنامج الغذاء العالمي في الخرطوم أن القيود التي فرضتها الخرطوم في السابق، وتغييرها لاستراتيجيتها كانت سياسية من الدرجة الأولى تحاول فيها الاستفادة من انشقاق الجيش الشعبي لتحرير السودان / والحركة الجيش الشعبي لتحرير السودان، فوسعت الهوة بين الفصيلين، وأفاد المدير القطري لبرنامج الغذاء العالمي عند التعليق على زيادة حصة الغذاء لمناطق سيطرة فصيل الناصر أبان: "أنه يمكن القول إن حكومة السودان قد أقامت حلفا مع فصيل رياك/ لاماكول، أو تنوي التحالف معه ".

عقّد القتال بين الفصائل الجيش الشعبي لتحرير السودان والتقدم الحكومة على الأرض بعد عام 1992م، كثيراً التخطيط للإغاثة وتوزيعها، حيث تركها عرضة لمزيد من التلاعب السياسي والعسكري . وأدى النزوح المتكرر لأعداد كبيرة من السكان المدنيين إلى تعطيل العديد من محاولات إعادة تأهيل اقتصاد الكفاف والخدمات المحلية . وجدد وجود تجمعات من النازحين الطلب على إيصال كميات كبيرة من إمدادات الإغاثة، في حين أن اشتداد أوار الحرب يعني تحويل هذه الإمدادات للاستخدام العسكري وبمعدلات أكثر من ذي قبل. وكانت موافقة الخرطوم على عمليات إيصال الإغاثة إلى المناطق التي سيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان (كما كانت طوال تاريخ عملية شريان الحياة للسودان) مرهونة بتوصيل كميات أكبر إلى سكان لم يتم تقييم حالتهم في البلدات التي تسيطر عليها الحكومة. وأصبحت الإمدادات الغوثية ودعم وكالات الإغاثة هدفًا للجيش الشعبي، خاصة أثناء القتال بين فصائله. كان تفويج الجيش الشعبي لتحرير السودان (الفصيل المتحد للدينكا) النازحين إلى معسكرات في "مثلث الجوع" في أيود - يوي - كونجور في عام 1993 (القسم 8.2.1) ربما سبب التلاعب باحتياجات الإغاثة الواضح هو تزويد الجنود، والذي جاء متطابقا مع طلبها إسقاط الغذاء من الجو في 1994 لنازحين في مانكين على حدود أعالي النيل / بحر الغزال، بينما كيربينو كوانين ينظم قواته في المنطقة نفسها لغزو بحر الغزال.

جاء الدعم التنموي للسودان في ظل المقاطعة الدولية والإطاحة بالحكومة الديمقراطية في عام 1989 (القسم 10.4) فكان رد فعل الحكومة هو إعادة تعريف طبيعة الإغاثة في مناطقها، مانحة إياها أهدافا تنموية .وكان الهدف من الإغاثة هو التنمية، التي تعني تحول السكان المتأثرين بالحرب من الاعتماد عليها، إلى الاكتفاء الذاتي . عرضت اتفاقيات "السلام من الداخل 7-1996 "اتفاقات بين الحكومة وبعض القادة الجنوبيين (القسم 8.3) لدعم المزاعم الرسمية وهي أن الغالبية العظمى

من جنوب السودان كانت تحت سيطرة الحكومة، وأن عملية شريان الحياة للقطاع الجنوبي يجب أن يتم تحويلها إلى مناطق سيطرتها. وحظيت هذه الادعاءات بتقبل وتعاطف من مسؤولي الأمم المتحدة في الخرطوم، ولكن الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في القطاع الجنوبي تعاملت معها باعتبارها مزاعم غير صادقة.

وفي حين أن القطاع الشمالي يميل إلى تجاهل الحرب في دعوته إلى الابتعاد عن الإغاثة إلى التنمية، وإن القطاع الجنوبي يواجه واقعا المريرا يوميا. ويبدو أن أولئك في القطاع الشمالي الذين رأوا "التنمية" وسيلة لتحويل الاقتصاد،

والذي يلائم مقترحاتهم التي تهدف ظاهرها إلى الحد من اعتماد نازحي الحرب على الإغاثة، مما شكل ضغطا إضافيًا على السكان ليكونو جزءا من مخزون القوى العاملة في المشروعات الزراعية الحكومية و الخاصة. إصرارالقطاع الجنوبي على الربط بين العون الغذائي والدعم الزراعي والبيطري ومشروعات الصحة والمياه والتعليم عمل على إعادة تحديد أهدافها بعيدا عن تخفيف المجاعة وللحفاظ على قوى العاملة المستقلة لاقتصاد الكفاف الريفية . مما بدا نهجين متعارضين خاصة في مناطق مثل شمال بحر الغزال وجبال النوبة، فكانت تكتيكات الحرب في الجانب الحكومي هي الضغط على العمالة التي خارج سيطرتها، حتى تكون تحت إمرتها.

3.10 حرب استنزاف الموارد

ومهما كانت الأهداف السياسية والعسكرية للأطراف في الصراع الحالي، فالحرب الأهلية على الأرض في حقيقتها حرب موارد. وأن القتال بين الجماعات المنظمة والمسلحة هو قتال من أجل القتال، وليس بقصد الاستيلاء على الأراضي أو احتلالها، وقد استهدف المدنيون بغارات سلب منظمة منذ بداية الحرب. ولم تكن النية مجرد الاستيلاء على ما يملكونه من موارد، بل لمنع هذه الموارد عن مناوئيهم؛ في حقيقة الأمر أن السكان المدنيين يعاملون في كثير من الأحيان بوصفهم موارد يجب السيطرة عليها.

وقد تغير استهداف الموارد مع تبدل نمط الحرب .في السنوات الأولى من الحرب (1984-1988)، اعتمدت الحكومة بكثافة على قوات بديلة جُنِدت من الميليشيات القبلية (التي أدرجت لاحقا في قوات الدفاع الشعبي)، وأبرزهم المراحيل (المسيرية والرزيقات في جنوب كردفان وجنوب دارفور) ورفاعة في جنوب النيل الأزرق، و أنيانيا 2 (النوير)، والمورلي في أعالي النيل وجونقلي، وميليشيات المنداري و التوبوسا في شرق الاستوائية. واعتمدت هذه القوات تكتيكات تهدف إلى

حرمان الجيش الشعبي لتحرير السودان من قاعدة الدعم المدني، وبالتالي تعرضت المستوطنات المدنية للهجوم مرارا إن لم يكن دوماً أكثر من قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي أبيي (جنوب كردفان) وشمال بحر الغزال، بدأت الهجمات قبل الحرب، وكانت تهدف إلى إبعاد الناس عن مضاربهم فأحرقت المنازل واتلفت المحاصيل وصُودرت الماشية واختُطِف الناس واسترقوا. لم يكن زيادة قطعان ماشية العرب هو الدافع الرئيس فابقار الدينكا: التي تم الاستيلاء عليها في هذه الهجمات قد بيعت دوما في سوق أم درمان، في تجارة تصدير اللحوم. هاجمت ميليشيات المورلي والمنداري والنوير والتبوسا المناطق الريفية المعروفة بتزويدها الجيش الشعبي لتحرير السودان بالمجندين رغم ان ذلك ليس حصريا؛ فقد امتدت دائرة الغارات على الماشية إلى داخل إثيوبيا، مما أثر على مجموعات لا علاقة لها بالجيش الشعبي لتحرير السودان أو الصراع في السودان .وفي جنوب النيل الأزرق، كان الدافع لهجمات الميليشيات إلى حجب الدعم المحتمل للجيش الشعبي لتحرير السودان (القسم 9.2.2). كما هاجم الجيش الشعبي لتحرير السودان ايضاً تجمعات المدنيين لتلك المجموعات التي تُجند منها المليليشيات، ولكن على نطاق أقل بكثير من القوات الحكومية.

.

وكان الأثر الجلي لهذه الأنشطة هو النزوح المكثف للسكان. وفي بعض الحالات، انتقلت أسر وجماعات من الناس إلى مناطق أكثر أمنا بالقرب من مناطقها، بعيدا عن مسارح القتال. وفي حالات أُخر، خرجت مجموعات كبيرة من مناطق الحرب تماما، مثل الدينكا في أبيي وشمال بحر الغزال إلى مواقع في كردفان أو دارفور أو الخرطوم؛ حركة اللاجئين من الاستوائية إلى كينيا وأوغندا وزائير والكونغو وجمهورية أفريقيا الوسطى، أو حركة السكان التي نظمها الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى مخيمات اللجوء في إثيوبيا قبل عام 1991. ولجؤ آخرين إلى بلدات تحت سيطرة الحكومة في الجنوب سواء كانوا مرتبطين بالميليشيات الموالية للحكومة أو بمجموعات أخرى من المدنيين الذين أجبروا على التحرك بسبب هجمات الجيش الشعبي لتحرير السودان أو قوات الحكومة.

وانخفضت الهجمات على المدنيين بحلول عام 1988 عندما سيطر الجيش الشعبي لتحرير السودان على المزيد من الأراضي وبدأ في استمالة الميليشيات الحكومية إلى جانبه، ولكن اندلاع القتال بين الفصائل الجنوبية منذ عام 1991 كثف مثل هذه الهجمات، في الوقت نفسه تم التركيز على مناطق معينة في نطاق ضيق، وكما حدث في مطلع الحرب، فصارت تجمعات المدنيين أهدافا مهمة، خاصة في مناطق جونقلي والبحيرات وشمال بحر الغزال.

تغيرت أهداف الإغارات قليلا، فاستمر السلب وسيلة لتحول الأملاك. واستمرت الماشية المنهوبة من قبل قوات الدفاع الشعبي في الدخول الى الاقتصاد القومي والدولي عبر التجارة إلى أم درمان، ولكنها فصارت عملة للتداول بين الحكومة وحلفائها من المتمردين الجنوبيين. تبادلت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان الفصيل المتحد وجيش استقلال جنوب السودان الأبقار مع حاميات الجيش النظامي للتزود بالأسلحة والذخائر، واستخدم القادة الجنوبيون المتحالفون الماشية المنهوبة والأسواق لبناء قواعدهم الاقتصادية المستقلة .واستمر تأمين مواد الإغاثة للقوات المسلحة، بتوفير إغاثة زائدة إلى السكان الذين لم يتم تقييمهم في الحاميات الحكومية أو بضريبة الـ 20% التي يتحصلها الجيش الشعبي لتحرير السودان خفية من المواد المقدمة لاستخدام المدنيين ولكن إضافة إلى ذلك، صار تدمير مواد الإغاثة ومراكزها هدفاً للغارات (خاصة من قبل كيروبينو والدفاع الشعبي)، تكتيكاً لتسريع فرار العمالة.

1.3.10 السلب وهروب العمالة

سلطت حالة شمال بحر الغزال الضوء على مسألة الوصول إلى المتضررين، وتبّين مدى تعقد العون الغذائي فيما يتعلق بأمنه. وتبين الفوارق في إدراك استراتيجيات الإغاثة. مستمرا في أوضاعها الطارئة قبل عملية شريان الحياة للسودان .

كانت الوكالات العالمية في عمليات الإغاثة للنازحين في شمال بحر الغزال قبل 1989م، تنظر إلى الحالة الطارئة على أنها كارثة طبيعية يمكن تخفيف آثارها عبر توفير الغذاء وإنشاء مراكز للإغاثة والتغذية .

كانت الحلول عبر الإغاثة تقاس بالأطنان المترية من المدخلات، وكان نازحو الدينكا ينظرون إلى الإغاثة حسب طبيعة مشاكلهم الخاصة، ووفقها يكون الحل.

وبالنسبة إليهم الغرض من الإغاثة هو تمكينهم من العودة إلى ديارهم واستعادة اقتصادهم المعيشي. وقد طُرح نفس القرار بقوة من قبل الدينكا الذين ظلّوا في شمال بحر الغزال والذين أجريت مقابلات معهم بعد السنة الأولى لعملية شريان حياة السودان. 1992. ورغم التوصيات التي قدمت في ذلك الوقت فشل عملية شريان الحياة للسودان في توفير الدعم الزراعي لشمال بحر الغزال إلى حد كبير بسبب حظر الطيران فوق المنطقة التي فرضته الخرطوم من بدايات عام 1990 حتى ديسمبر 1992. وعندما تمكنت عملية شريان الحياة للسودان من الوصول إلى المنطقة في الفترة 1992-1993، أعطت الأولوية للمدخلات الغذائية، وبهذا تدريجيا إلى ما تريده الدينكا . وما زال حجم

الحصة الغذائية يشكل شاغلا رئيسا ومثار جدل في مناطق النازحين التي وصل إليها القطاع الشمالي لعملية شريان الحياة للسودان .

رغم أن وضع شمال بحر الغزال في الفترة 1987م-1998م كان أحد العوامل التي أدت إلى إنشاء عملية شريان الحياة للسودان، إلا أنها لم تصل إلى تلك المنطقة مطلقاً. فقد شكلت الطرق البرية مشكلة، كما أن السكك الحديدية من كردفان إلى واو، والتي يفترض استخدامها لتزويد المدن الحكومية وقرى الجيش الشعبي لتحرير السودان على حد سواء، استخدمت في الغالب لإعادة تزويد الحاميات الحكومية. وعلاوة على ذلك، كانت وحدات قوات الدفاع الشعبي التي ترافق قطارات الحكومة تغير بانتظام على القرى و(الفرقان) مناطق تمركز الماشية، وظل الوصول جواً إلى المناطق النائية في شمال بحر الغزال غير منتظم بسبب الحظر المتكرر الذي فرضته الخرطوم على الطيران. ولهذه العوامل مجتمعة الأثر في حرمان سكان المناطق الريفية لشمال بحر الغزال – رغم تأثرهم الشديد بالحرب – من الغذاء الذي اوصي به المسح الذي أقامة برنامج عملية شريان الحياة للسودان.

والنتيجة هي أن واصل سكان الإقليم التنقل شمالًا إلى كردفان ودارفور، وجنوبًا في أجزاء أخرى من بحر الغزال والبحيرات، سعيا لإيجاد بدائل للعمالة المأجورة وتوزيع الإغاثة واقتصاد الكفاف، بما تسمح به الظروف .وقد أتاحت تلك الاستراتيجيات مجتمعة تعافيا متواضعا لاقتصاد الكفاف في أوقات مختلفة، مما حفّز لمزيد من التدخل الحكومي، إما بالغارات المباشرة أو عبر القيود غير المباشرة على عمليات الإغاثة.

وأتاحت الهدنة بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والمسيرية والرزيقات على امتداد الحدود والتي بدأت في عام 1990م واستمرت بشكل متقطع في عام 1996م التنقل بحرية أكثر بين شمال بحر الغزال والمناطق المجاورة، مما سمح للناس بالتنقل بين منازلهم ومراكز الإغاثة والمشاريع الزراعية في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. وساعد الحظر الحكومي على طيران الإغاثة بين عامي 1990م و 1992م على تسريع هجرة العمال في ذلك الوقت. ومع استئناف عمليات إيصال الإغاثة في أواخر عام 1992م، بدأ الناس يعودون من أماكن في دارفور وكردفان والخرطوم، بما فيهم بعض المسيرية المهاجرون الذين جاءوا لتلقي الإغاثة. ومع مزيد من اللامركزية في مراكز توزيع الإغاثة واستمرار عودة العمالة، كان هناك تعافٍ ضئيل في الناتج الزراعي خلال عامي 1994م و 1995م. مهما تضاءل تدخل عملية شريان الحياة في الغذاء وإنتاجه كان لها أثرحقيقي في

بقاء القوى العاملة المحلية كاملة في عملية شريان الحياة للسودان، وتقليص كمية الوقت المستغرق في جمع مصادر بديلة للغذاء، وتعزيز شبكات التبادل بين الأقارب والمجتمعات المحلية المجاورة. وبطبيعة الحال، تم كل ذلك على حساب مشاريع العمالة المكثفة في الشمال.

ورغم الحرب، كان هناك تبادل تجاري، تركز على قليل من الأسواق، حيث كانت أسواق شمال بحر الغزال مراكز مهمة لتسويق الماشية حيث يتم فيها أيضا شراء الحبوب من رعاة وتجار المسيرية . وقد أسهمت التجارة بين شمال بحر الغزال وكردفان في اقتصاد الأُسر بطرق عديدة، مثل المقايضة في الماشية والحبوب، والمنتجات اليدوية مثل الحصير، وفي توظيف العمالة، وكذلك هناك نمط مماثل من التجارة بين واو والمناطق المجاورة التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان، حيث السكر والأدوية والملابس والصابون تذهب مقابل الماشية والحبوب والعسل، والفحم، والحطب، وارتبطت شبكات بحر الغزال مع أسواق أخرى لتصدير المواشي إلى أوغندا في مناطق الجيش الشعبي لتحرير السودان، وهي أسواق حدودية غير رسمية لتجارة الماشية وغيرها من مواد قابلة للتداول، إلى جانب مزيد من الصادرات التقليدية، مثل: الأخشاب والبن التي تشكل أساس الاقتصاد في مناطق الجيش الشعبي لتحرير السودان.

وفي عام 1994م، عاد كيروبينو أدراجه إلى بحر الغزال، وطُرد منها إلى أبيي في مواجهاته الأولى مع قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان. وسرعان ما عاد، وغالبا تم ذلك تنسيقاً مع وحدات الدفاع الشعبي من القبائل العربية أو النوير التابعين لفاولينو ماتيب،الذين يسعون إلى استهداف المدنيين وليس قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان. وكان واضحا من توقيت الإغارة وأهدافها استعادة الاقتصاد الريفي. فتم توقيت نشاط قوات الدفاع الشعبي المتذايد على امتداد خط السكة حديد إلى واو في عامي 1994 - 5 لإحداث أقصى قدر من الزعزعة لحركة المواشي في موسم الجفاف، ودورة التنظيف والزراعة في نهاية موسم الجفاف، وبداية في موسم الامطار المبكر (في نهاية الصيف وبداية الخريف). حيث أدت الغارات المنطلقة من غرب أعالي النيل نحو مناطق الرعي في الشرق والشمال الشرقي إلى زعزعة حركة الأبقار الموسمية، حيث أحرقت المزارع، وهوجمت الأسواق، وتعرض إمداد الإغاثة للهجوم والتدمير حال توزيعها، مما أجبر مُلّاك الماشية على إرسال مواشيهم بعيدا إلى مراعي أكثر أمنا، مما قلل من حصول أفراد أسرهم على اللبن خلال موسم الجفاف.

وتكثف هذا النمط من الاضطراب بعد ميثاق السلام لعام 1996م واتفاق السلام من الداخل لعام 1997م بين الحكومة وحركة استقلال جنوب السودان وجماعة كيروبينو في الجيش الشعبي لتحرير السودان مجموعة بحر الغزال. ويبدو أن هذه الاستراتيجية حققت أرباحاً عندما أعلن في أوائل عام 1998م عن انقسام آلاف الجنود من الجيش الشعبي لتحرير السودان وأسرهم وانضمامهم للحكومة. في الواقع لم يكن هذا سوى مقدمة لتقارب في ساحة القتال بين كيروبينو والجيش الشعبي لتحرير السودان، وذلك لأن كيروبينو لم يكن راضيًا عن مكافآته من اتفاقية "السلام من الداخل ." وفي أعقاب الهجمات المتزامنة على واو، وقوقريال، وتقدم الجيش شعب لتحرير السودان على امتداد بحر الغزال في فبراير 1998م، فرضت الحكومة مرة أخرى حظرا على رحلات الإغاثة إلى المنطقة، ومع تدفق أعداد جديدة من السكان من المدن الحكومية إلى المناطق الريفية، أعلنت وسائل الإعلام الدولية عن أزمة مجاعات جديدة في أبريل 1998م.

وكان عدم الدقة في الإبلاغ المبكر عن نقص الأغذية أحد أسباب رفض نداءات عملية شريان الحياة للسودان الأولى لإغاثة طارئة باعتبارها نداءات مبالغ فيها، وكذلك نموذج الكارثة الطبيعية السائد لإغاثة المجاعات بين المانحين هو سبب آخر لجعل عدد من الحكومات، والمسؤولين الحكوميين أبرزهم الوزيرة البريطانية لتنمية ما وراء البحار، كلير شورت أن ترفض مبدأً أن الإنسان هو سبب مباشرة لتفشي الجوع في بحر الغزال، وتباطأ العديد في الاعتراف بالرابط بين تفجر القتال حول واو، وما تبعه من اتساع غارات الدفاع الشعبي الانتقامية على امتداد السكة الحديد (شريان الإغاثة)، والخروج المكثف للمفرج عنهم في واو، وقرى السلام المحيطة بها" إلى مناطق سيطرة الجيش الشعبي ، فتفشت المجاعة، ونقص الغذاء في أصقاع واسعة من ريف بحر الغزال حتى مناطق سيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان، وانتشرت المجاعة، ونقص الأغذية في معظم أنحاء بحر الغزال في المناطق الريفية .(إن النداءات المتكررة لـ "جميع الأطراف" لوقف القتال، تضمنت لوماً للطرفين على أحداث عام 1998م، متجاهلة مرة أخرى تشابك الاستراتيجيات العسكرية والاقتصادية للحكومة والعواقب المرجوة لسنوات من حظر الوصول إلى المتضررين واستهداف الموارد من قبل قوات الحكومة).

وكما كان الحال في أوائل الثمانينات، صار سكان شمال بحر الغزال الآن عرضة للخطر ليس لفقرهم، بل لمواردهم الاقتصادية. حيث وجهت أنشطة الحكومة العسكرية تنسيقا مع زيادة القيود

المفروضة على وصولها، وتحجيم نشاطها إن لم يكن لوقف دعم عملية شريان الحياة للسودان للاقتصاد الريفي في شمال بحر الغزال.

2.3.10 النازحون والعمالة الأسيرة

أصبح نزوح السكان سمة رئيسة واسعة نطاق من سمات الحرب، وهي ليست نتيجة عرضية للقتال بل أحد أهدافها؛ فهي لا تتضمن إزالة مجموعات كاملة وأفراد من مناطقهم الأصلية فحسب، بل إدراجهم في الجيوش المتنافسة، أو في قوى عاملة أسيرة، وكان من جوانب القوى العاملة الأسيرة تجدد غارات الرق، التي نالت حظها من دعاية دولية واسعة النطاق وسيتم تناولها في القسم (10-3) .ونحن نتعامل هنا مع شكل آخر أقل انتشارا تم الحديث عنه (لقى حظًا أقل من الإعلام) من العمالة الأسيرة، وهو ما ظهر في سياسات الحكومة للإغاثة، والتنمية.

إن مصير نازحي الحرب في شمال السودان من أهم قضايا الإغاثة فيه، إلا أنه تم تجاهله من قبل الأمم المتحدة والوكالات الدولية، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى أن نطاق تغطية قطاع الشمال في عملية شريان الحياة للسودان تحدده اتفاقيات متفاوض عليها مع الحكومة، فتحدد المناطق التي يمكن للعملية الوصول إليها؛ وليست مبنية على الاحتياجات الكلية، حيث استبعد نازحي الحرب في الخرطوم من عمليات تقييم عملية شريان الحياة للسودان حتى عام 1994م، حتى بعد ذلك التاريخ، واستمر استبعاد الذين يعيشون في مستوطنات عشوائية، وكذلك استبعدت جبال النوبة من التقييم الرسمي حتى عام 1996م عندما بدأت اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي استخدام موارد عملية شريان الحياة للسودان في مناطق سيطرة الحكومة التي سمح لهم بالدخول إليها، وفي أماكن أُخرى وجد موظفو المنظمات الدولية غير الحكومية قيودا في الوصول إلى النازحين في المعسكرات. وعمال المشاريع الزراعة من المناطق الحدودية الجنوبية من شمال السودان حتى شرق السودان لم يكونوا في خطط الإغاثة، على الرغم من أن الكثير في الواقع جزء من نازحي الحرب.

هناك قضايا مشتركة تؤثرعلى النازحين في جميع المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، سواء في "المناطق الانتقالية"، أو "قرى السلام" في الجنوب، أو حول العاصمة المثلث،وهو ليس هناك نظام مؤسس لاستغلال الأراضي أو للحماية القانونية والتمثيل السياسي، في الوقت الذي حدث فيه انخفاض في حصص الإغاثة عبر برامج "الاكتفاء الذاتي" المفروضة من الخارج.

وحول العاصمة المثلثة تم فصل نازحي الحرب جغرافيا عن سكان المدينة، حيث ميز التشريع الذي سُن في عام 1987 بين "العشوائي" (أي الذين وصلوا قبل عام 1984) والنازحين. ولا يحق للنازح الإقامة في الخرطوم ولاملكية الأراضي ، ولا بناء ملجأ دائم، وفي مايو 1990م، أعاد مرسوم حكومي تعريف "النازحين" على أنهم أولئك الذين وصلوا الخرطوم بعد عام 1990م. وكان هؤلاء هم الذين سيعاد توطينهم قسرا في معسكرات للنازحي، وبحلول عام 1994م كان هناك ما يقدر بنحو 800،000 نازح حول الخرطوم .وقامت الحكومة بشكل دوري بهدم السكن العشوائي، ونقل السكان قسرا إلى معسكرات مؤقتة في الضواح، وبحلول مايو1992 م، ووفقا لتقرير وزارة الإسكان، هدمت مساكن لـ 105 569 أسرة (وأكثر من 000 600 شخص) ونقلوا إلى "دار السلام ."ولا تزال عمليات الإزالة مستمرة.

قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو الرائد في القطاع الشمالي لشريان الحياة للسودان، برنامج الحكومة للنازحين حول الخرطوم بوصفه برنامجا للتنمية وإعادة التخطيط الحضري، وفي عام 1989م التزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمساعدة الحكومة على إدماج أعداد كبيرة من النازحين في عملية التنمية الأساسية للبلد . مما جعل ينظر إلى برنامج القطاع الشمالي في عملية شريان الحياة بوصفه برنامجا حكومياً، وفي السنة الثانية من عملية شريان الحياة للسودان، الزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأمم المتحدة بدعم الحكومة دعما أكثر في إيجاد حلول مستدامة للنزوح، وتوفير تمويل للبرامج الكبيرة، ومنذ عام 1989، كانت سياسة الحكومة هي إعادة توطين نازحي الحرب في مواقع الإنتاج، واستخدامهم مصدرا لعمالة على امتداد الشمال، حيث هدف قرار مجلس الوزراء رقم (56) في 1990م إلى إعادة توزيع أكثر من 800،000 نازح في مناطقهم الأصلية وإمناطق الإنتاج في أعالي النيل، وبحر الغزال، ودارفور، وكردفان والولاية الوسطى، وكان متوقع أن يعملوا في المشاريع الإنتاجية، ونظم إعادة التوطين في 1990 و 1991 و 1994.

ترتبط أجندة حكومة السودان التنموية للمتضرري الحرب ارتباطا مباشرا باستراتيجيتها العسكرية، وفي عام 1990، ذكرت صراحة أن عودة النازحين إلى مواقع الإنتاج الزراعي ستحمي القوات المسلحة، ومنذ ذلك الحين أنشئت معسكرات للنازحين في جبال النوبة وحول واو، الأمر الذي مكن الحكومة من تأمين مواقعها العسكرية في تلك المناطق، ودعم كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي برامج إعادة الإعمار والتنمية في هذه المناطق العسكرية.

كانت وكالات الأمم المتحدة العاملة ضمن عملية شريان الحياة في السودان تنظر إلى النزوح وانعدام الأمن الغذائي مشكلاتٍ عرضية، وأن هنالك قلقاً كبيرا عبر عنه مفاده أن اعتماد النازحين التام على الإغاثة يقود إلى ادمان المعاناة. فكان الإقلال الممنهج من حصص إغاثة النازجين، حيث أبقي الدينكا الذين افقرتهم الحرب سلفا في معسكرات السلام في واو قبل عام 1998م، معتمدين على حصص قليلة من الغذاء ولم يكن لديهم نظام استغلال للأراضي فتم توطينهم فصاروا مصدرا لعمالة رخيصة للتنمية التجارية لمشروعات الزراعة الآلية في المنطقة. وقد تم تكرار هذا النمط أكثر في الشمال. واستخدام عدد من الوسائل لضمان العمالة الجاهزة في المشروعات التجارية حول الضعين، بتحويل ما يقارب إلى خمسين في المئة من الإغاثة الغذائية للمجتمعات المضيفة والتجار المحليين والمسؤولين الحكوميين، وربط عمال المشاركة بالانتاج بملاك المزارع عن طريق الاستدانة، وخفض المعونات الغذائية نفسها أثناء فترات العمل المكثف للموسم الزراعي، مثال طلب المدير التنفيذي للمنظمة موفق الإسلامية عدم توزيع أي معونة غذائية فترة إعداد الأراضي للزراعة وحصدها باعتباره حلا لمشكلة الحصول على نازحي الدينكا للعمل في المزارع التجارية التي تديرها منظمته.

وبحلول نهاية القرن، كان لنزوح الدينكا في السودان نتيجة مباشرة لكونهم دينكا، تماما كما كان نزوح النوبة لأنهم من النوبة .وقد وجد هؤلاء المخيمون في "المنطقة الانتقالية" أنفسهم في شبكة معقدة من التبعية التجارية والمديونية، مع تقلص حصص الإغاثة .وقد حقق النازحون الآن "غرضين": كعمالة الرخيصة لتستغل، وكزبائن تابعين يمكن إدارتهم "والتلاعب بهم " لجذب موارد خارجية .وكانت النتيجة العملية لما يقرب من عقدين من المساعدات الدولية هي تعزيز تبعية النازحين الجنوبيين في الاقتصاد السياسي للسودان، وفي الوقت نفسه عززت السيطرة الجماعات التجارية والسياسية المهيمنة.

تم الكشف عن تجدد حملات الرقيق وتجارته للمرة الأولي في أواخر الثمانينيات عبر منشورات محققي جنوب وشمال السودان، إلا أن الحكومة البرلمانية والصحافة العربية أنكرتها بشدة. كما رفضت حكومة السودان الحالية الاعتراف بوجود حملات الرق، فهم سيعترفون فقط بأن هناك "عمليات اختطاف"، وهي صورة بيانية تمكنهم من الحصول على موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة . ليس فقط وجود الرق في السودان مثيرا للجدل ، بل إن انتشار برامج عتق الرقيق، أُيّد من قبل الوكالات الغربية أيضا.

كان الرق خاص بمنطقة الحدود بين بحر الغزال ودارفور وكردفان، وهي إحدى حدود الرق القديمة لقرون سابقة .وإحياءه يخدم عدة أغراض في الحرب .وكان ذلك جزءا من حافز لمجموعات البقارة لتعويض خسائرهم من الجفاف من جيرانهم الجنوبيين وإقامة المشاريع الزراعية، لأنهم يأخذون أساساً نساء وأطفال الدينكا الأسرى ويضيفون العمالة إلى أسرهم ويزيدون دخلهم عبر التجارة وتبادل الرقيق .لكن الرق هو أيضا سياسة إرهابية استهدفت مباشرة غير المقاتلين، مصممة على جعلهم يفرون من أراضيهم .هذا هو أحد الجوانب التي تميز بوضوح حملات الرق الحالية من اشتباكات "البقارة والدينكا" التقليدية حول الماشية. كما أن الأهداف الرئيسة لعمليات اختطاف الرق من النساء والأطفال، هي تدمير أسر الدينكا تحديداً .وهذا أيضا يتماشى مع مشروع التذويب الثقافي الذي تم الحديث عنه في جبال النوبة :أطفال الدنكا يربيون كمسلمين ويعطون أسماء عربية، ولا يعودون دينكا(يوقفون عن أصلهم كدينكا) وتُنجِب الدنكاويات من خاطفيهن أطفالا يدّعون (ينتسبون للعرب) النسب العربي.

وما من شك في أن الرق موجود في السودان اليوم، وتغذيه غارات (حملات) الرقيق المنتشرة كتكتيك (كنظام) للحرب .وهناك رقيق يعملون جنبا إلى جنب مع العمال النازحين في المزارع التجارية والخاصة في دارفور وكردفان .ما هو في جدل هي الأرقام. وهناك تناقض كبير بين عمليات اختطاف الرقيق المسجلة (بمئات وآلآف) وعن عمليات عتق الرقيق المسجلة (بمئات الآلاف). وتزعم مجموعات مثل التضامن المسيحي الدولي التي تتخذ من سويسرا مقرا لها، والتضامن المسيحي العالمي ومقرها بريطانيا ومجموعات مكافحة الرق الأمريكية، أنها استردت عشرات الآلاف من الرقيق في زيارات منتظمة إلى بحر الغزال .وللتعبير عن شكوك(للتشكيك في هذه الأرقام) هذه الأرقام، كما هو الحال بالنسبة لأرقام الوفيات المتصلة بالحرب، هو توجيه الدعوة إلى إنكار وجود المشكلة.

بدأت برامج إعادة شراء الرقيق، التي نظمها الدينكا أصلا من المجتمعات الضحية، منذ بدء حملات الرقيق في الثمانينات. وإنه فقط في منتصف التسعينيات، بمشاركة من الوكالات الدولية،هناك مبالغ كبيرة من العملة الصعبة بدأت تشارك فيه .واحتوت الحجج ضد استرجاع الرقيق على مخاوفٍ من أن إدخال هذه النقود سيؤدي إما لزيادة الاسترقاق أو يقود لزيادة سعر الارقة. اجتهد عاتقي الرقيق ليظل سعر العبد المسترد ثابتا لعدة سنوات وهو حوالي 50 دولارا للرأس .وهناك انتقاد أكثر جدية وحقيقي لعمليات استعادة الرقيق هو أنها عرضة للتزوير، وأن نسبة كبيرة من أولئك

"المستعادين" هم ليسوا برقيق في الأساس، وأن وإن تداول (تغيير) الأموال تصب في جيوب الذين ينظمون عمليات العتق الزائفة هذه.

ومع المنظمات الدولية التي تبني حملاتها لاستقطاب الدعم علي اعداد الرقيق الذين تم عتقهم بنجاح هناك ضغط لا مفر منه لتضخيم الأرقام ،كما يحدث مع أي منظمة يرتبط نجاح استقطابها للدعم بتقديم اعداد مرضية للافراد. (يحصن عدد كبير من الأطفال، كما وأطعام وكساء الكثير من اللاجئين، وما إلى ذلك). إن قضية الرق، ليست كغيرها من القضايا متعلقة بالحرب، فقد خلقت روابط تضامن قوية بين الدوائرالغربية وجنوب السودان . يجمع أطفال مدرسة أميريكية المال لاسترداد الرقيق، دفع الأميركيين من أصل أفريقي المزيد من المال لاسترداد الرقيق أكثر من غيرها من مشاريع الإغاثة في السودان، ومن المفهوم أن السودانيين الجنوبيين مُترددون في التخلي عن القضية، أو القبول بالتشكيك فيها. لكن أرقام الرقيق المبالغ فيها تمكن الخرطوم من تقديم دُفوعات قوية ضد دعاوي وجود الرق، وفي عام 1999 أُقتنع المجلس العام للأمم المتحدة بإدانة وكالات او المنظمات المناهضة للرق بدلا عن الحكومة السودانية. إذن ماذا يحدث حقا في استرجاع الرقيق؟

وهناك أدلة كافية تبدد الشك في التكاليف التي يطالب بها عاتقي الرقيق، ويشير استقرار سعر إعادة الشراء إلى وجود سوق خاضعة للرقابة وليس سوقا حرة تخضع لتقلبات العرض والطلب أو المنافسة بين تجارعتق الرقيق. أسس مستردي الرقيق مطالبهم جزئيا على الشهادات الشخصية من الرقيق المستردين، سُجلت عبر المترجمين المحليين. إذا كان هناك تبادلات احتيالية ، كما يبدو، فمن أين يأتي هؤلاء الأشخاص؟ كانت إحدى وسائل التحقيق هي حركة الأفراد الدائمة (الدائرية) والموسمية بين المشروعات الزراعية التجارية في الشمال و بحر الغزال .ولدى نازحي دارفور وكردفان حكايات خاصة ومروعة لسردها، ونزوحهم جزء من نفس العملية التي أعادت احياء الرق .كل منهم يشغل مساحة على مسار مزدوج للقمع الثقافي والعمالة الاسيرة.

10-4 قضايا المساءلة

وتدرك الخرطوم إدراكا تاما أن المقاطعة الدولية المفروضة على المعونة الإنمائية أدى إلى خفض كبير في عائدات السودان من المساعدة الإنمائية الرسمية، حيث انخفض من 1907 مليون دولار في عام 1985 إلى 127 مليون دولار في عامي 1993 \ 4 .كان السودان حريصا على استئناف علاقات العون التنموي الإنمائية، ليس فقط لاسباب مالية ولكن لاستعادة شرعيته في

المجتمع الدولي وفي عام 1992 أنشئت مؤسسة السلام والتنمية لمعالجة احتياجات إعادة الإعمار والتنمية في المناطق التي أعيد استعادتها في الجنوب .كما أشارت مفوضية الإغاثة وإعادة التعمير إلى الأولويات الجديدة للحكومة وهي: إحياء وتوسيع الاقتصاد الزراعي كجزء من برنامج اجتماعي شامل الذي شمل إعادة توطين النازحين وتعزيز المنظمات الإسلامية غير الحكومية. وقد وصفت المفوضية الزراعة والرعي التقليديين بأنها غير فعالة ومهدرة ومضرة بالبيئة .واقترح بدلا عن ذلك توسيع نطاق الزراعة الآلية لزيادة الإمكانيات الإنتاجية لجميع السكان. وصيغت سياسة جديدة وموسعة للرعاية الاجتماعية مع أنشاء وزارات جديدة للرعاية الاجتماعية في الولايات لتوسيع نطاق الزراعة الآلية.

خاطبت هذه المبادرة التفكير في المساعدات السائد حينها مباشرة، الذي يمثله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الخرطوم، الذي يعتبر الصراع ناشئا عن الفقر والتخلف .واعتمدت وكالات الأمم المتحدة طوعا استراتيجية ربط إعادة التعمير والتنمية والسلام .وتبع ذلك ضبابية في برامج الإغاثة الإنسانية وبرامج التنمية في القطاع الشمالي، مع الفشل في الاعتراف بأن الإغاثة للسكان المتضررين من النزاع تنبع من أثر الحرب، وليس من حالات العجز الهيكلي في الأغذية .وكانت برامج الاكتفاء الذاتي تهدف إلى إخراج نازحي الحرب من عقلية التسول.

وقد أُعطيت قيود الخرطوم على أنشطة الإغاثة من خلال تحوير أيديولوجية التنمية قوة القانون عبر سلسلة من القوانين .وينص قانون الإغاثة لعام 1992 على أنه بمجرد دخول الإغاثة إلى البلد، تؤل لملكية الدولة .ومن ثم لا يمكن اعتبار المساعدات الغوثية أُسيئ استخدامها من قبل الحكومة، طالما أنها تؤل بالفعل للحكومة .وقد انتهك مبدأ الحياد في عملية شريان الحياة للسودان بسبب إصرار الحكومة على امتلاك العملية، وقيام الأمم المتحدة بالطعن في هذه الملكية .وفي عام 1993، وضعت الحكومة مدونة سلوك جديدة للمنظمات الدولية غير الحكومية، والتي احالت العمل الإنساني إلى نشاط فني بحت، (واستبعدت) المنظمات الدولية غير الحكومية الدولية من جمع معلومات عن سياق أوأسباب الحاجة للمعونات الإنسانية .وقد منعوا على وجه التحديد من التدخل في قضايا الأراضي .وقد تعارضت هذه اللائحة، التي قبلتها المنظمات غير الحكومية الدولية، مباشرةً مع السيرة الدولية التي طورتها معظمها كمدافعين عن قضايا الحقوق والعدالة وجعلتهم في الواقع ليس أكثرمن امتدادات للدولة) ملتزمة بلائحة سلوك قيدت العون الإنساني بأطر تقنية بحتة .

نتجت الاتفاقات الموقعة من جميع الأطراف في عملية شريان الحياة للسودان من وساطة الايقاد في مارس 1994، والتي ألزمت جميع المشاركين في عملية شريان الحياة للسودان بضمان "إيصال الإغاثة إلى جميع المحتاجين بغض النظر عن مواقعهم ."غير أن هذا الالتزام كان مشروطاً بأحقية الاتفاق الذي يتعلق ب "المناطق المتأثرة بالحرب ." ألغت الحكومة هذا الاتفاق من طرف واحد في نوفمبر 1995. وفي ديسمبر 1995، توصلت إلى اتفاق جديد مع الممثل المقيم للأمم المتحدة الذي وافق على أن عملية شريان الحياة للسودان لن تعمل في "مناطق حرب ."وقد سمح ذلك للحكومة بتحديد المناطق إما ك"مناطق حرب" أو "مناطق متأثرة بالحرب واستبعدت عملية شريان الحياة من مناطق الحرب .وفي الفترة ما بين ديسمبر 1995 ومارس 1996 فرضت الحكومة حظر السفر في غرب الاستوائية بتعريفها بأنها منطقة حرب .فمنذ عام 1992، اقتصرت عملية شريان الحياة للسودان عملياتها على المناطق خارج نطاق سيطرة الحكومة التي كانت الحكومة على استعداد للتنازل عنها وهي في الواقع خارج سيطرتها. وقد برر أحد مسؤولي الأمم المتحدة ذلك بقوله: "هناك توازن يجب الحفاظ عليه أن نسمح للقطاع الجنوبي بالمواصلة أننا قد استجبنا إلى احتياجات (حكومة السودان) في الشمال .وقد مكن الفصل السياسي لعملية شريان الحياة للسودان في قطاعات مميزة من العمل في أجزاء من الجنوب دون تحدي الممارسات الحكومية المقيدة في الشمال .توسعت العمليات في الجنوب، ولكن الدبلوماسية الهادئة لقسم الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة في الشمال "حققت القليل ماوراء توفير قوة دافعة للحكومة السودانية لتوسيع آلياتها للرقابة والتنظيم"، و "فشلت في زيادة وصول الجهات الدولية الي المتضررين في مواجهة معارضة الحكومة.

وبما أن جودة الوصول، وبالتالي جودة المعلومات، لا تزال ضعيفة في القطاع الشمالي، فقد تم تغيير سياسة العون الغذائي في غياب بيانات سليمة وتدفقت أكثر من الأساليب المتغيرة في عالم المعونات أكثرمنها من المعرفة الحقيقية للظروف في السودان .وقد خلص التقرير المتعلق بعملية شريان الحياة للسودان الذي امرت به إدارة الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة في عام 1996 إلى ما يلي:

يُعد فشل الأمم المتحدة في الالتزام بالمبادئ الإنسانية في القطاع الشمالي هو فشل على مستوى التحليل والإدارة .وهو فشل تحليلي بمعنى أن الأمم المتحدة لم تعالج بشكل صحيح طبيعة الأزمة السياسية الكامنة التي تشكل تهديدا أساسيا للأمن المادي والاجتماعي والاقتصادي للسكان المتأثرين بالحرب .وبدلا من ذلك، فقد ركزت على الأزمة الواضحة للإمدادات المادية. كان فشلا

إدارياً إذ لم تكن للعلاقات التعاقدية التي تتعهد بها الأمم المتحدة، ولا استراتيجيات الموارد البشرية التي تتبعها، كافية لمعالجة تحدي الحياد الذي تواجهه عملية شريان الحياة للسودان .وقد ساهم ذلك في فشل الأمم المتحدة بشكل عام في توفير إطار ملائم لحقوق المستفيدين والدعم المادي في القطاع الشمالي.

ومنذ عام 1996، واصلت الخرطوم في فرض مزيد من القيود على العمليات الأساسية في عملية شريان الحياة للسودان .وليس من المستغرب أن يكون للموقف الفاترمن جانب الأمم المتحدة والعديد من المنظمات غير الحكومية أثراً على الجيش الشعبي لتحرير السودان. وبعد انقسام عام 1991، دخلت الأمم المتحدة والوكالات الأخرى في القطاع الجنوبي لشريان الحياة للسودان في حوار مع الحركات الجنوبية التي حددت وصقلت المبادئ الإنسانية التي تقوم عليها الإغاثة .ولم تحدد مذكرات التفاهم العلاقة بين اليونيسيف، بوصفها الوكالة الرائدة في عملية شريان الحياة للسودان، والمنظمات غير الحكومية، ولم تُلزَم بالحياد ودعم المدنيين فحسب،بل تم التفاوض أيضا على القواعد الأساسية بين عملية شريان الحياة للسودان والحركات الجنوبية في الفترة مابين 1994-1993التي تعترف صراحة بالمبادئ الإنسانية التي يفترض أن تقوم عليها عملية شريان الحياة للسودان . كانت وكالتي الإغاثة، من حركتين رئيسيتن وهي وكالة الغوث للتعمير التابعة للحركة الشعبية وحركة استقلال جنوب السودان، في تنافس علي الاعتراف والدعم الفعلي من دوائر الإغاثة الدولية وقد كان حافزا رئيسيا لاثبات مصداقيتهم في المسائل الإنسانية) لكن تَبِع صياغة القواعد الأساسية تراخي أكثر في القواعد المنظمة في مناطق الحركة الشعبية مع انشاء منظمات جنوبية مستقلة عن الجيش الشعبي ووكالة الغوث للتعمير. استمر عدد من هذه المنظمات الجنوبية في لعب دور بارز في عمليات الإغاثة في جنوب السودان

وفي عام 1998، قرر الجيش الشعبي لتحرير السودان وضع لوائحه الخاصة بأنشطة الإغاثة في المناطق الخاضعة لسيطرته وقدم مشروع مذكرة تفاهم إلى المنظمات غير الحكومية المشاركة . ولم تحل مذكرة التفاهم محل الاتفاق الثلاثي مع الأمم المتحدة التي استندت إليها عملية شريان الحياة للسودان .وقد أدخلت لوائح مماثلة لتلك التي تشترك فيها الحكومات (مثل كينيا) والمنظمات غير الحكومية .غير أنه اقترح أن ينفذ الموقعون التزاماتهم "وفقا لأهداف وكالة الغوث للتعمير والمبادئ الإنسانية الدولية"، مع تحديد أهداف تلك الجماعة بأنها "تقديم الإغاثة الإنسانية وإعادة التأهيل

والتعمير في المناطق التي تديرها الحركة الشعبية لتحرير السودان دون تمييز على أساس الجنس، المعتقد، الانتماء السياسي أو الرأي

واعترض عدد من المنظمات غير الحكومية على الاشتراك في دعم أهداف جيش تحرير رواندا على أساس أن ذلك يضر بحيادتها .كما زعموا أنهم قلقون بشأن أمن أفرادهم وممتلكاتهم .وفي النهاية، رفضت إحدى عشرة منظمة غير حكومية التوقيع بحلول الموعد المحدد في مارس 2000 وانسحبت.

صارت كل من المنظمات غير الحكومية والجيش الشعبي لتحرير السودان مخادعة نوعا ما فقد وافقت العديد من المنظمات غير الحكومية بقيود أكبر فرضتها الخرطوم. وعلى الرغم من أن قواعد وكالة الغوث للتعمير ما زالت ايسر بكثير مما تفرضه الحكومات الأخري في المنطقة، رفضت الوكالات التعامل مع حركة الجيش الشعبي لتحريرالسودان كحكومة. كانت حركة الجيش الشعبي لتحرير السودان من جانبها تريد تأمين تعاون اكثر من المنظمات غير الحكومية مثل التضامن والدعم الذي مُنح لجبهة تحرير شعب التقراي ولجبهة تحرير الشعب الاريتري في حربهما ضد منقستو. لقد فشلت تكتيكاتها في هذه وتعرضت للانتقاد التام. ليس اقلها من قبل الاتحاد الأوربي الذي ظل صامتا حيال قبضة الخرطوم علي الإغاثة الإنسانية في قطاع الشمال ولكنهم شاركوا في "التزام بناء" مع الخرطوم. دعت الحكومة السودانية فوراً كل المنظمات غير الحكومية التي تريد العمل في الجنوب إلى الانطلاق من الخرطوم. وبعد مرور عام اصرو علي ان لايدخل أي موظف إغاثة اجنبي في قطاع الجنوب إلى المناطق الخاضعة لسيطرة حركة الجيش الشعبي لتحرير السودان دون الحصول أولاً علي تأشيرة تصدرها الخرطوم.